

التقرير السنوي

عن السنة المالية 2024/23

بسم الله الرحمن الرحيم





حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعاه





سمو ولي العهد

الشيخ صباح خالد الحمد الصباح
حفظه الله





سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح
حفظه الله

مجلس الإدارة



السيد / باسل أحمد الهارون
المحافظ
رئيس مجلس الإدارة



السيدة/ سحر عبدالعزيز الرميح
نائب محافظ بنك الكويت المركزي
عضوًا



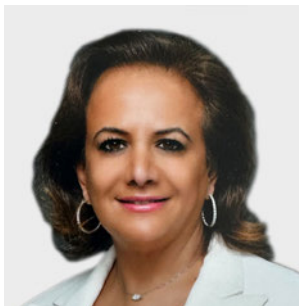
السيد/ عبدالوهاب راشد الهارون
عضوًا



السيد/ زيد عبدالله الناجم
وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة
عضوًا



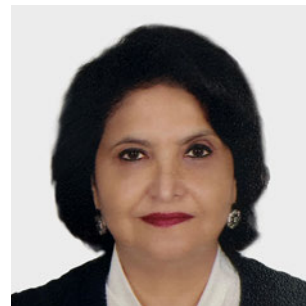
السيدة/ أسيل سليمان المنيفي
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضوًا



السيدة/ فاطمة محمد البدر
عضوًا



الدكتور/ ميرزا حسين حسن
عضوًا



السيدة/ هناء عبدالرزاق رزوقي
عضوًا

المحتويات:

1	كلمة المحافظ
8	التطورات النقدية والمصرفية والاقتصادية
22	الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي
32	أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي
40	تقنية المعلومات والتحول الرقمي
48	الحوكمة والتنظيم
54	تنمية وتطوير رأس المال البشري
60	جهود التواصل والمسؤولية الاجتماعية
68	الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2024

كلمة المحافظ

السيد / باسل أحمد الهارون

محافظ بنك الكويت المركزي
رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أقدم التقرير السنوي الثاني والخمسين لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية 2024/23 والذي يسلط الضوء على التطورات النقدية والمصرفية المحلية وعلى أبرز الجهود التي قام بها بنك الكويت المركزي في سبيل الحفاظ على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي والرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية، هذا فضلاً عن جهود البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال وتطوير نظم المعلومات والأمن السيبراني ونظم المدفوعات وحماية المستهلكين في قطاع الخدمات المالية. كما يتضمن هذا التقرير السنوي تقرير مراقبي الحسابات بشأن القوائم المالية للبنك المركزي كما في 31 مارس 2024.

شهدت السنة المالية 2024/23 تطورات هامة على الساحة العالمية كان لها انعكاسات كبيرة على الاقتصادات العالمية، إذ تفاقمت حالة من عدم اليقين تمثلت في العديد من التحديات كان في مقدمتها استمرار التطورات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على ارتفاع أسعار السلع الأساسية خاصة أسعار الغذاء والطاقة، علاوة على تعثر سلاسل التوريد. ثم جاءت الحرب الراهنة في غزة، وما رافقتها من أحداث ومخاطر على الملاحة في البحر الأحمر وانعكاسها على حركة التجارة الدولية لتعمق من التداعيات السلبية على منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة وعلى أداء الاقتصاد العالمي بوجه عام.

ولا شك بأن تلك التطورات قد ساهمت في استمرار ارتفاع معدلات التضخم في العديد من دول العالم لتصل إلى مستويات أعلى من المستهدف في بعض منها، مما فرض على البنوك المركزية الرئيسية الاستجابة السريعة لهذه التطورات، من خلال انتهاجها لسياسة نقدية تشددية بغية احتواء معدلات التضخم المتزايدة. لكن هذه الأحداث وحدها لم تكن كافية لتشكيل ملامح الاقتصاد العالمي في هذه السنة المالية، فقد واجه العالم العديد من الأحداث الأخرى التي بدأت في الظهور تباغاً، وأسهمت في تعزيز المخاوف تارة، وتهديتها تارة أخرى، ومن أبرز تلك

الأحداث كان انهيار مصرف «سيلكون فالي» وأزمة البنوك التجارية لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وتطورات حرب الرقائق بين الولايات المتحدة والصين، وتفاقم أزمة تغير المناخ والاحتباس الحراري.

وفي ظل هذا المشهد العالمي، وعلى خلفية حالات عدم اليقين عالمياً، والتوترات الجيوسياسية التي قد تهدد الاقتصاد الكلي، واصل بنك الكويت المركزي متابعته الحثيثة للأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية، حيث عمل على تنفيذ سياسة متزنة ومرنة في إطار سياساته الاحترازية الكلية والنقدية ومهام أعماله الرقابية المستقلة. وقد تُرجمت تلك السياسة بالإبقاء على سياسة التشدد النقدي، حيث قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2024/23 برفع سعر الخصم لديه مرة واحدة بواقع 25 نقطة أساس ليصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى 4.25%. وقد جاءت تلك القرارات بهدف توطيد دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي لوحدات القطاع المصرفي والمالي، والمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق للمدخرات المحلية من جهة، وتعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.

وفي سياق متصل، نجح بنك الكويت المركزي في سياسته الرامية إلى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية من خلال الاستمرار في اعتماد نظام سعر الصرف القائم على أساس ربط الدينار الكويتي بسلة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت، وباعتباره ركيزة ملائمة للسياسة النقدية، حيث ساهم في بقاء معدل التضخم عند مستويات منخفضة ومستقرة نسبياً. ومن إيجابيات تلك السياسة أن أبقت تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2024/23 ضمن هامش ضيقة نسبياً مقارنة بتقلبات ضمن هامش أكثر اتساعاً لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

وفي موازاة ذلك، استمر البنك المركزي في تطبيق السياسات التحوطية التي ينتهجها والسياسات الرقابية التي تأخذ بالاعتبار النظرة المستقبلية والإجراءات الاحترازية وذلك بهدف تعزيز متانة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وتكريس أجواء الاستقرار المالي، حيث استطاع توجيه البنوك المحلية لتعزيز مصداقتها المالية وتحسين القطاع المصرفي لزيادة قدرته على مقاومة الصدمات الخارجية بحيث يظل قادراً على مواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية حتى في ظل أوضاع ضاغطة.

وهو ما تؤكد مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية ونتائج سيناريوهات اختبارات الضغط المالي التي تم تطويرها لهذا الغرض، حيث شهدت السنة المالية المذكورة تحسناً مستمراً في غالبية المؤشرات النقدية والمصرفية بما في ذلك عرض النقد وأرصدة الودائع والتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

ومن جانب آخر، استمر بنك الكويت المركزي في تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات ودعم الابتكار والاستفادة من أحدث التقنيات سواء في عمليات البنك أو في مجالات عمل الجهات الخاضعة لرقابته، وواصل مساعيه الرامية لتمكين الابتكار في القطاع المصرفي وتشجيع توظيف التقنيات المالية الحديثة، وتطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية الحديثة بما في ذلك المدفوعات العابرة للحدود، وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي في البنك المركزي، والبنوك الرقمية. وعليه، قام البنك بإنشاء مركز الابتكار «ولوج» ليتولى دور تحويل الأفكار المتعلقة بمجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وأمن المعلومات وتكنولوجيا الخدمات المالية إلى حلول ملموسة قابلة للتنفيذ. وفي إطار مساعيه الرامية إلى رصد آفاق الاقتصاد المحلي وتوفير البيانات اللازمة وإتاحتها في الوقت المناسب، قام البنك المركزي بإعداد وتنفيذ مجموعة من الاستبيانات تحت عناوين: استبيان بنك الكويت المركزي حول معرفة أبرز التوقعات الاقتصادية والمخاطر لعام 2024، واستبيان بنك الكويت المركزي لمؤشر مديري المشتريات، واستبيان ممارسات الإقراض المصرفي، واستبيان تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المبادرات الجديدة.

كما واصل بنك الكويت المركزي جهوده على مستوى المسؤولية الاجتماعية والاتصال مع الجمهور عبر تقديم التوعية ورفع الثقافة المالية، حيث أصدر البنك مجموعة من التقارير في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، هذا إلى جانب سعيه الاستراتيجي لتطوير الكفاءات الوطنية في المجال الاقتصادي والمصرفي والمالي. إضافة لذلك، تواصلت جهود البنك المركزي في مجال نشر ثقافة التميز ونقل المعرفة ورفع كفاءة الإنتاج ضمن البنك وتوفير بيئة عمل ملائمة. كما قام البنك بتطوير مجموعة من معايير التوظيف التي تستند إلى الأهلية والخبرة والكفاءة والاعتماد

على المنصر الوطني لملء الوظائف الشاغرة، إضافةً إلى تعيين العديد من الكفاءات الواعدة من ذوي الهمم.

وختاماً، يطيب لي أن أتوجه بالشكر للزملاء موظفي بنك الكويت المركزي لإسهاماتهم الكبيرة في تنفيذ مهامنا لضمان الاستقرار النقدي وترسيخ نظام مالي آمن وسليم. وإنني إذ أسأل الله العلي القدير أن يكلل مساعيها بالنجاح، ويرفد أعمالنا بالتوفيق، لكل ما فيه خير لوطننا وازدهاره ورفته في ظل الرعاية السامية والكرامة والتوجيهات السديدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وولي العهد الأمين سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح حفظه الله، ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح حفظه الله.







1

التطورات النقدية والمصرفية والاقتصادية

التطورات النقدية والمصرفية

للسنة المالية 2024/23 في أرقام:



الفارق بين أعلى وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل



التطورات النقدية والمصرفية والاقتصادية

شهدت السنة المالية 2024/23 تفاقم حالة عدم اليقين التي يواجهها الاقتصاد العالمي والمحلي تحت وطأة العديد من التحديات المختلفة، وفي مقدمتها زيادة حدة التوترات الجيوسياسية بدءاً بالحرب الروسية الأوكرانية وحتى تداعيات الحرب الحالية في غزة، وما صاحبها من اضطرابات واسعة وبصفة خاصة على منطقة الشرق الأوسط، كذلك مخاطر الملاحة في البحر الأحمر وانعكاساتها على حركة التجارة الدولية وسلاسل التوريد، وتعميق التداعيات السلبية على أداء الاقتصاد العالمي. وقد فرضت هذه التحديات على البنوك المركزية الرئيسية إبقاء أسعار الفائدة الأساسية عند مستويات مرتفعة للحماية من الضغوط التضخمية التي لا تزال تمثل مكامن خطر على معظم الاقتصادات العالمية.

أولاً - السياسة النقدية

في إطار المتابعة الحثيثة للأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، وتوجهات السياسة النقدية في الاقتصادات الرئيسية، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2024/23 برفع سعر الخصم لديه مرة واحدة بواقع 25 نقطة أساس ليصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى 4.25% من نحو 4.0% في نهاية السنة المالية السابقة. كما تقرر إجراء تعديل بنسب متفاوتة في أسعار التدخل في السوق النقدي المطبقة على جميع آجال هيكل سعر الفائدة، ويشمل ذلك عمليات إعادة الشراء (الريبو)، وسندات وتورق بنك الكويت المركزي، ونظام قبول الودائع لأجل، وأدوات التدخل المباشر، بالإضافة إلى أدوات الدين العام. وقد جاء ذلك في إطار النهج المتوازن الذي ينتهجه البنك المركزي في رفع أسعار الفائدة، وبما يعزز إدارته السليمة لسياسته النقدية الهادفة إلى تكريس دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي لوحدات القطاع المصرفي والمالي، والمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق للمدخرات المحلية من جهة، وبهدف تعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام لاسيما الأنشطة غير النفطية من جهة أخرى، أخذاً في الاعتبار طبيعة الاقتصاد الكويتي المنفتح على العالم الخارجي.

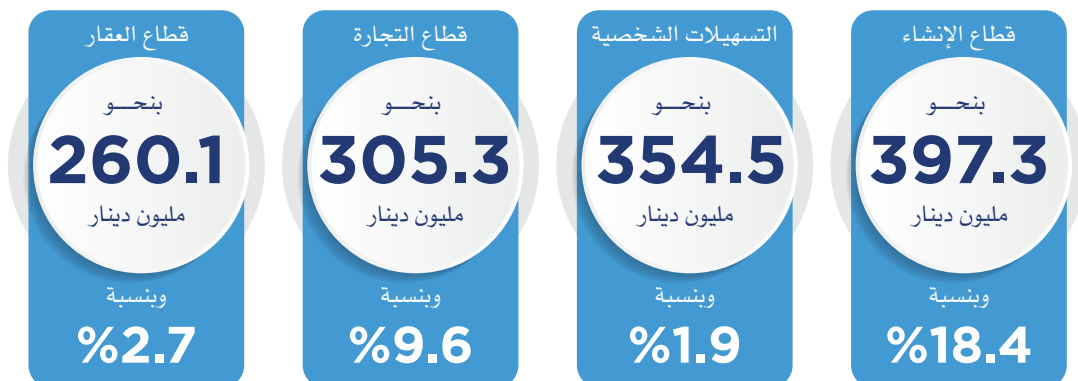
بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 1.1%، في الوقت الذي كانت فيه تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية ضمن هامش أكثر اتساعاً.

كما واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2024/23 مساعيه الرامية لتحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية، وذلك على النحو الذي يساهم في الحد من الضغوط التضخمية في أسعار السلع المستوردة من خلال تطبيق نظام سعر صرف قائم على أساس ربط الدينار الكويتي بسلة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت، وذلك منذ 20 مايو 2007 بموجب المرسوم بالقانون رقم (147) لسنة 2007. ويُستدل من البيانات المتوافرة على أنّ تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2024/23 كانت ضمن هوامش ضيقة نسبياً، حيث بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 1.1%. وفي المقابل، كان تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خلال السنة المالية 2024/23 ضمن هوامش أكثر اتساعاً، حيث بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي نحو 15.5% مقابل الين الياباني، ونحو 9.7% مقابل الفرنك السويسري، ونحو 8.6% مقابل الجنيه الإسترليني، ونحو 7.6% مقابل اليورو.

هذا، وقد شهد عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ارتفاعاً في نهاية السنة المالية 2024/23 ليصل إلى نحو 39891.7 مليون دينار، مقابل نحو 39434.4 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 457.3 مليون دينار ونسبته 1.2%، مقارنةً بارتفاع قيمته نحو 2351.4 مليوناً ونسبته 6.3% للسنة المالية السابقة.

من جانب آخر، شهد رصيد إجمالي ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية ارتفاعاً بنحو 2054.1 مليون دينار ونسبة 4.3% ليصل إلى نحو 49620.1 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2024/23 مقابل نحو 47566.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. كما ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم بالدينار الكويتي (تمثل نحو 73.1% من إجمالي ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية) بنحو 329.6 مليون دينار ونسبة 0.9% لتصل في نهاية السنة المالية 2024/23 إلى نحو 36280.4 مليون دينار مقابل نحو 35950.8 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

كما سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعاً بما قيمته نحو 958.6 مليون دينار ونسبته 2.0%، لتصل في نهاية السنة المالية 2024/23 إلى نحو 48103.5 ملايين دينار، مقارنةً بمستواها البالغ نحو 47145.0 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. ومن ضمن ذلك، ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية للعديد من القطاعات أبرزها ما يلي:



أما بخصوص أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل) التي يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارها نيابةً عن وزارة المالية، فلم يقيم البنك المركزي بطرح أي إصدارات جديدة من تلك الأدوات خلال السنة المالية 2024/23، بينما استحق خلال تلك الفترة إصداراً واحداً من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بقيمة اسمية بلغت 50.0 مليون دينار. وترتيباً على ذلك، انخفض الرصيد القائم لإجمالي أدوات الدين العام في نهاية السنة المالية 2024/23 ليصل إلى 210.0 ملايين دينار (بنسبة 100% كمقتنيات للبنوك المحلية) مقابل 260.0 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

وفيما يتصل بعمليات إدارة السيولة في الاقتصاد المحلي، قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2024/23 بطرح 41 إصداراً من سندات (سندات البنك المركزي والتورق المقابل) بقيمة اسمية بلغت 8830.0 مليون دينار. واستحق خلال تلك السنة المالية 41 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة اسمية بلغت نحو 8940.0 مليون دينار. وترتيباً على ذلك، تراجع إجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي والتورق المقابل في نهاية السنة المالية 2024/23 ليلبغ نحو 3295.0 مليون دينار، بانخفاض نسبته 3.2% عن السنة المالية السابقة.

ثانياً - الاستقرار المالي

يمثل القطاع المصرفي عصب النظام المالي في الدولة، ويُعدّ تحصين هذا القطاع من أي انعكاسات للأزمات المالية العالمية كمدخل لتعزيز الاستقرار المالي من أبرز الأدوار المنوطة ببنك الكويت المركزي، بحيث يظل قادراً على تزويد الاقتصاد بمختلف الخدمات والمنتجات المالية بكفاءة عالية دون انقطاع وفي ظروف عمل ضاغطة. وفي هذا الصدد، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2024/23 جهوده في مجال الإشراف والرقابة على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه، وذلك في إطار ترسيخ دعائم الاستقرار المالي في الدولة، وفيما يلي بيان لأبرز تلك الجهود:

- تطوير سيناريوهات اختبارات الضغط المالي وتحديد الفرضيات المناسبة لكل سيناريو: قام بنك الكويت المركزي بتطوير وإعداد سيناريوهات اختبارات الضغط، مع وضع الفرضيات الخاصة لكل سيناريو. وأسوةً بما جرى العمل عليه من إجراء هذه الاختبارات بصورة ربع سنوية، فقد قام البنك المركزي بتطبيق هذه السيناريوهات الجديدة على البنوك الكويتية خلال السنة المالية 2024/23 بهدف تشخيص حالة كل بنك من حيث نقاط القوة والضعف واتخاذ الاجراء اللازم في ظل تلك النتائج.
- استبيان بنك الكويت المركزي حول معرفة أبرز التوقعات الاقتصادية والمخاطر لعام 2024: قام بنك الكويت المركزي بإعداد استبيانين بهدف استطلاع آراء الخبراء العاملين داخل وخارج القطاع المصرفي المحلي حول أبرز المخاطر والتوقعات الاقتصادية لعام 2024. ويحرص البنك المركزي دائماً على ارتفاع أعداد الخبراء، من مختلف قطاعات الاقتصاد المحلي، المشاركين في الاستبيانين لزيادة دقة التوقعات.

ثالثاً - التطورات المصرفية

سجلت الميزانية الإجمالية (المجمعة) للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت) في نهاية السنة المالية 2024/23 ارتفاعاً لتصل إلى نحو 87627.9 مليون دينار، مقابل نحو 85445.1 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة 2023/22، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو 2182.8 مليوناً ونسبة 2.6%.



وجاء ذلك الارتفاع في الميزانية الإجمالية للبنوك المحلية محصلة للعديد من التطورات على جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

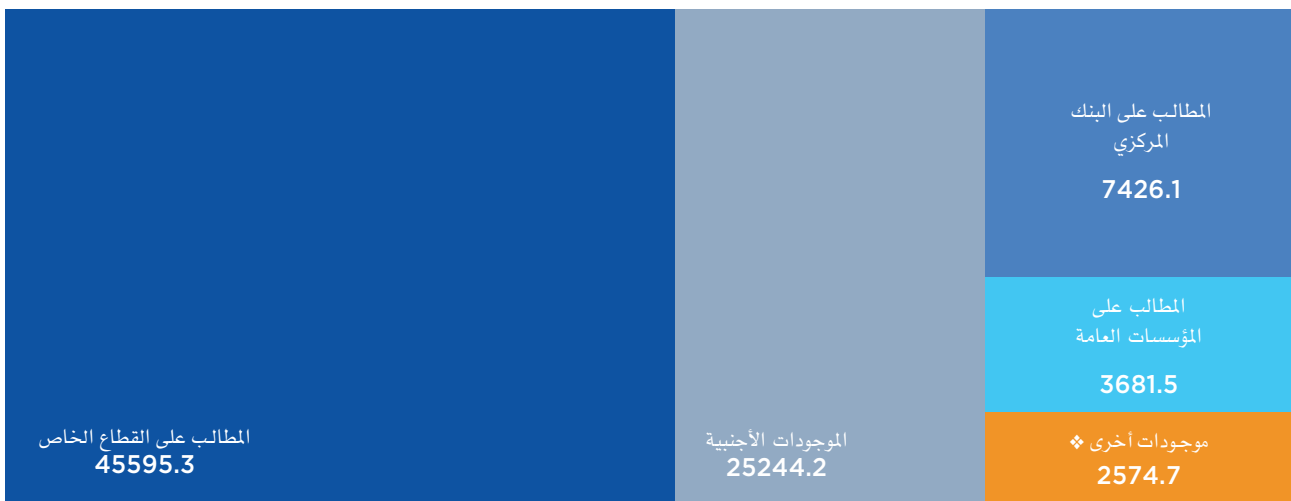
أ. على جانب الموجودات:

- ازداد رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو 1080.6 مليون دينار ونسبة 2.4%، ليصل في نهاية السنة المالية 2024/23 إلى نحو 45595.3 مليون دينار، مقابل نحو 44514.7 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة 2023/22. وقد جاءت تلك الزيادة بشكل أساسي نتيجة لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية بنحو 924.2 مليون دينار ونسبة 2.2%، لتصل إلى نحو 43441.2 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2024/23، مقابل نحو 42517.0 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.
- ارتفع رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 2415.2 مليون دينار ونسبة 10.6%، ليصل إلى نحو 25244.2 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2024/23، مقابل نحو 22829.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.
- ارتفع رصيد مطالب البنوك المحلية على المؤسسات العامة بنحو 94.9 مليون دينار ونسبة 2.6%، ليصل إلى نحو 3681.5 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2024/23، مقابل نحو 3586.7 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.
- انخفض رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي بنحو 731.3 مليون دينار ونسبة 9.0%، ليصل إلى نحو 7426.1 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2024/32، مقابل نحو 8157.4 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.
- انخفض رصيد الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية بنحو 382.0 مليون دينار ونسبة 23.2%، ليصل إلى نحو 1261.8 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2024/23، مقابل نحو 1643.7 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

- انخفض رصيد مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو 71.2 مليون دينار ونسبة 14.1%، ليصل إلى نحو 435.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2024/23، مقابل نحو 506.2 ملايين دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

رسم بياني (1)

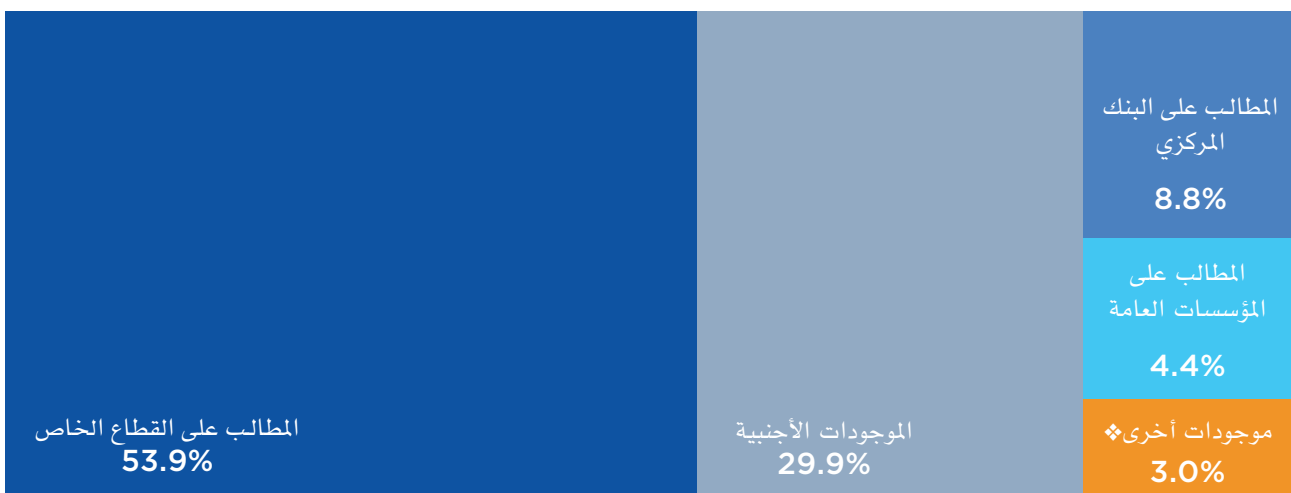
إجمالي أرصدة موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية كما في نهاية السنة المالية 2024/23 (مليون دينار)



المصدر: بنك الكويت المركزي.
❖ يتضمن بند موجودات أخرى كل من (نقدًا، والمطالب على الحكومة، والودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية، وقروض للبنوك، وأخرى).

رسم بياني (2)

التوزيع النسبي لأرصدة موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية كما في نهاية السنة المالية (2024/23) (%)



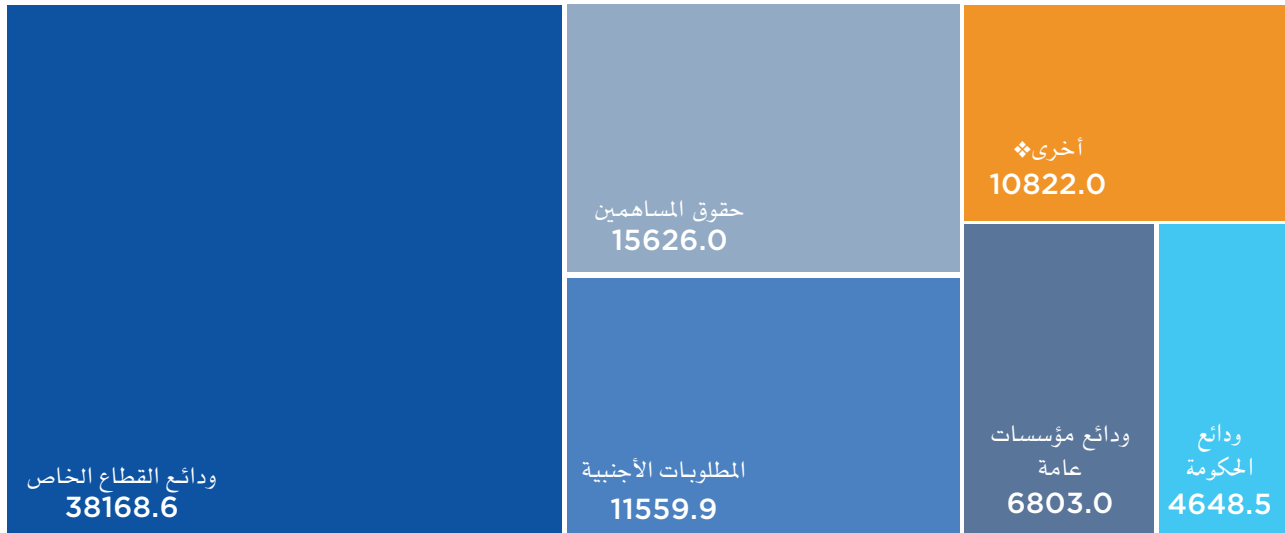
المصدر: بنك الكويت المركزي.
❖ يتضمن بند موجودات أخرى كل من (نقدًا، والمطالب على الحكومة، والودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية، وقروض للبنوك، وأخرى).

ب. على جانب المطلوبات:

- ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية بنحو 443.5 مليون دينار ونسبة 1.2%، لتصل في نهاية السنة المالية 2024/23 إلى نحو 38168.6 مليون دينار، مقابل نحو 37725.1 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.
 - ارتفعت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو 1155.2 مليون دينار ونسبة 33.1%، لتصل في نهاية السنة المالية 2024/23 إلى نحو 4648.5 مليون دينار، مقابل نحو 3493.2 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.
 - ازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو 1230.3 مليون دينار ونسبة 8.5%، ليصل في نهاية السنة المالية 2024/23 إلى نحو 15626.0 مليون دينار، مقابل نحو 14395.7 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.
 - ازداد رصيد ودائع المؤسسات العامة لدى البنوك المحلية بنحو 455.4 مليون دينار ونسبة 7.2%، ليصل في نهاية السنة المالية 2024/23 إلى نحو 6803.0 ملايين دينار، مقابل نحو 6347.7 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.
 - انخفض رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 1140.0 مليون دينار ونسبة 9.0%، ليصل في نهاية السنة المالية 2024/23 إلى نحو 11559.9 مليون دينار، مقابل نحو 12699.9 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.
 - انخفضت أرصدة الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية بنحو 570.5 مليون دينار ونسبة 29.2%، لتصل في نهاية السنة المالية 2024/23 إلى نحو 1381.6 مليون دينار، مقابل نحو 1952.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.
- ومن جانب آخر، بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2024/23 نحو 32663.8 مليون دينار، مقابل نحو 31722.9 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة 2023/22، أي بارتفاع قيمته نحو 940.9 مليوناً ونسبته 3.0%. وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي نحو 37.3% في نهاية السنة المالية 2024/23 مقابل نحو 37.1% في نهاية السنة المالية السابقة.

رسم بياني (3)

إجمالي أرصدة مطلوبات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية كما في نهاية السنة المالية 2024/23 (مليون دينار)

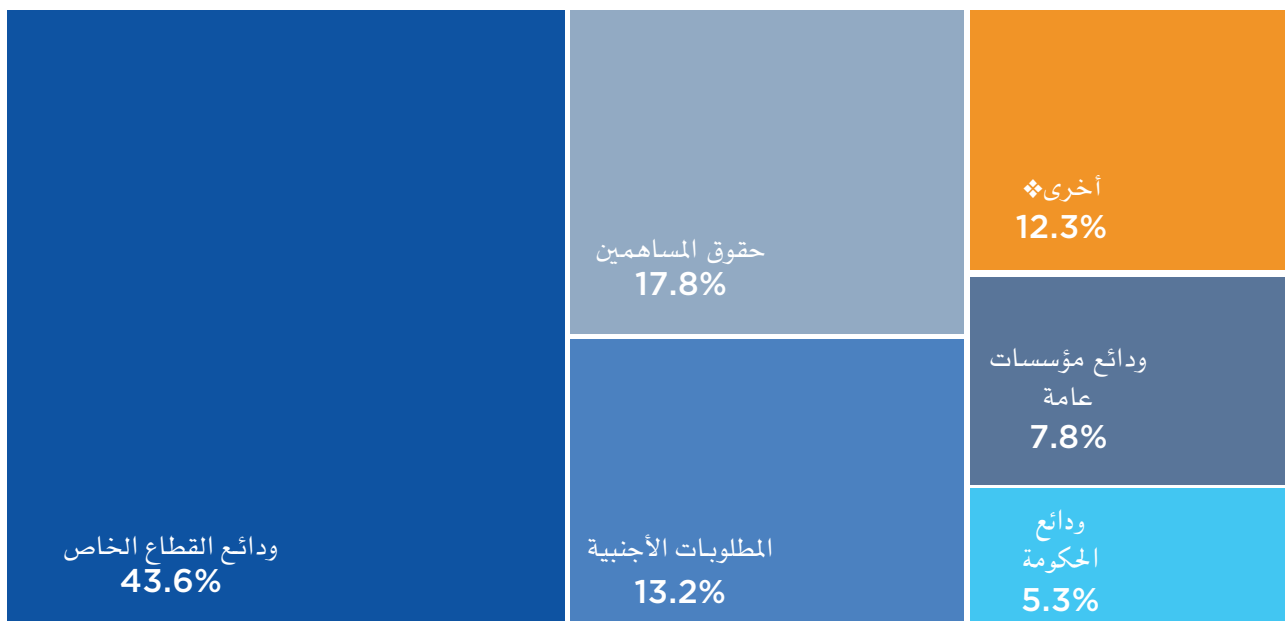


المصدر: بنك الكويت المركزي.

❖ يتضمن بند أخرى كل من (نقدًا، والمطالب على الحكومة، والودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية، وقروض للبنوك، ومطلوبات أخرى).

رسم بياني (4)

التوزيع النسبي لأرصدة مطلوبات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية كما في نهاية السنة المالية 2024/23 (%)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

❖ يتضمن بند أخرى كل من (نقدًا، والمطالب على الحكومة، والودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية، وقروض للبنوك، ومطلوبات أخرى).

جدول (1)

إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي

(مليون دينار)

التغير		الأرصدة في نهاية السنة		البنود
(%)	القيمة	2024/23	2023/22	
				الموجودات:
3.3	13.5	428.6	415.1	نقدًا
-9.0	-731.3	7426.1	8157.4	المطالب على البنك المركزي
-14.1	-71.2	435.0	506.2	المطالب على الحكومة
2.6	94.9	3681.5	3586.7	المطالب على المؤسسات العامة
2.4	1080.6	45595.3	44514.7	المطالب على القطاع الخاص
10.6	2415.2	25244.2	22829.0	الموجودات الأجنبية
-5.8	-60.5	980.7	1041.3	قروض للبنوك
-23.2	-382.0	1261.8	1643.7	الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية
-6.4	-176.4	2574.7	2751.1	موجودات أخرى
2.6	2182.8	87627.9	85445.1	إجمالي الموجودات = إجمالي المطلوبات
				المطلوبات:
1.2	443.5	38168.6	37725.1	ودائع القطاع الخاص (المقيم)
33.1	1155.2	4648.5	3493.2	ودائع الحكومة
-9.0	-1140.0	11559.9	12699.9	المطلوبات الأجنبية
8.5	1230.3	15626.0	14395.7	حقوق المساهمين
7.2	455.4	6803.0	6347.7	ودائع مؤسسات عامة
36.4	210.1	786.9	576.8	قروض من البنوك
-29.2	-570.5	1381.6	1952.0	الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية
4.8	398.9	8653.5	8254.6	مطلوبات أخرى
3.0	940.9	32663.8	31722.9	حسابات نظامية
-4.5	-1	*21	22	عدد البنوك

المصدر: بنك الكويت المركزي.

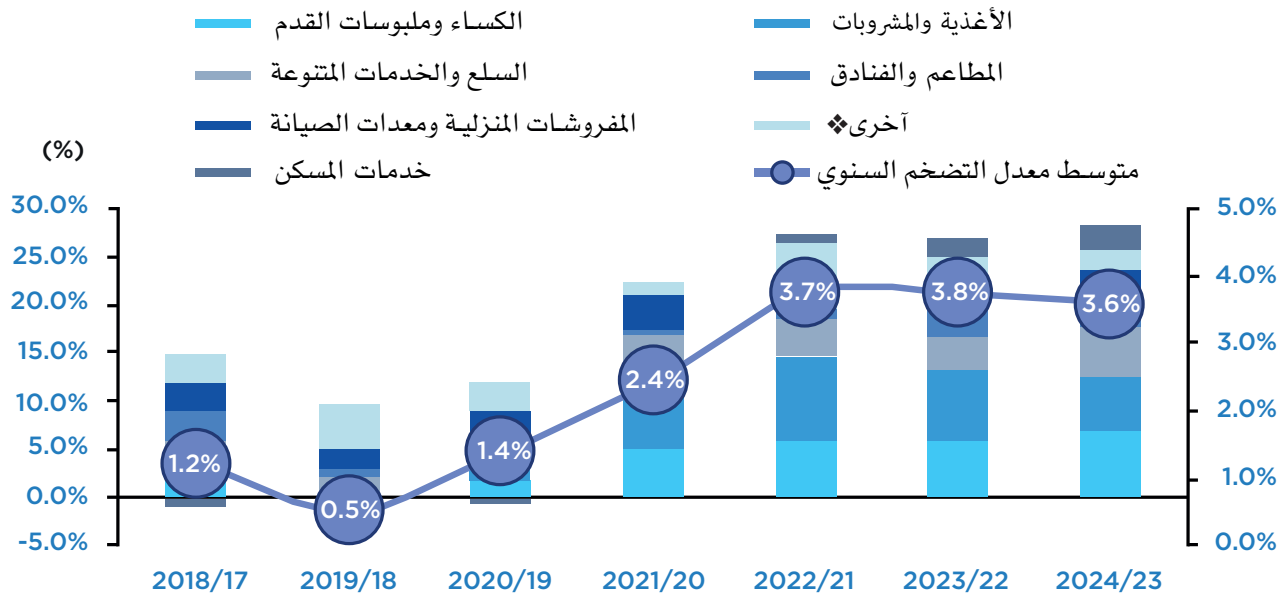
❖ إعلان بنك بيت التمويل الكويتي (بيتك) تنفيذ عملية الاندماج بطريق الضم مع (البنك الأهلي المتحد - الكويت) في فبراير 2024.

رابعاً - معدل التضخم السنوي

تشير البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن متوسط معدل التضخم السنوي (مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، سنة الأساس 2013=100) قد شهد تباطؤاً نسبياً، حيث بلغ نحو 3.6% خلال السنة المالية 2024/23 مقابل نحو 3.8% خلال السنة المالية السابقة 2023/22.

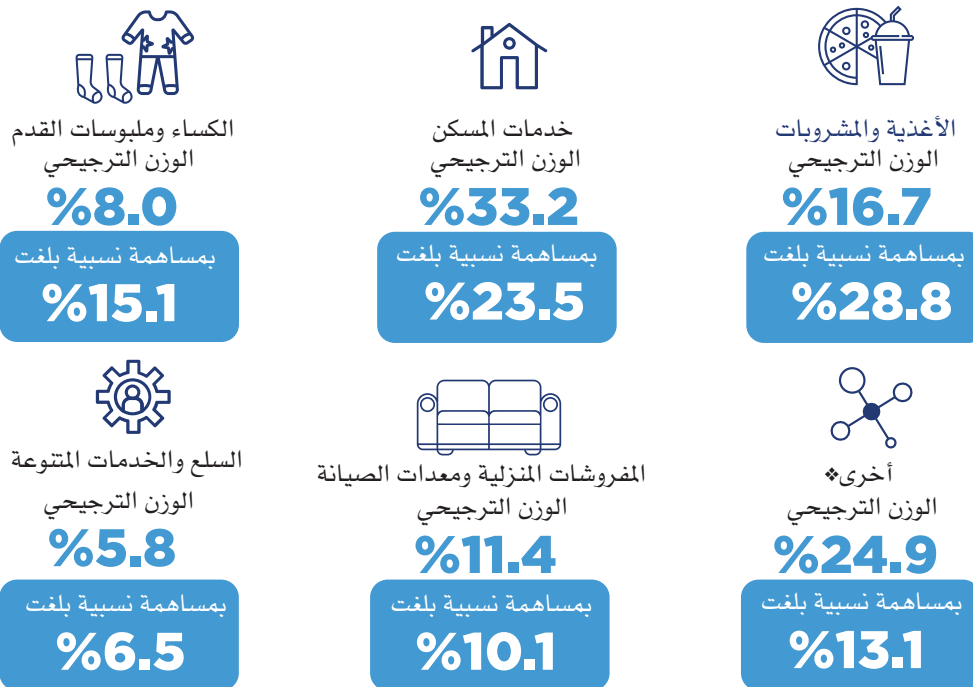
رسم بياني (5)

متوسط معدل التضخم السنوي (%)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وقد كانت الأقسام الأكثر مساهمة في معدل التضخم المشار إليه هي:



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

❖ يتضمن بند أخرى كل من (السجائر والتبغ، والصحة، والنقل، والاتصالات، والترفيهية والثقافية، والتعليم، والمطاعم والفنادق).

شهد متوسط معدل التضخم السنوي تباطؤاً نسبياً خلال السنة المالية 2024/23 حيث بلغ نحو 3.6% مقارنةً بنحو 3.8% خلال السنة المالية السابقة.

خامساً - جهود بنك الكويت المركزي في استطلاع آفاق الاقتصاد المحلي

في إطار المساعي الرامية إلى تحقيق مزيد من التقدم في توفير المعلومات والبيانات اللازمة وإتاحتها في الوقت المناسب لرصد تطورات النشاط الاقتصادي المحلي، بما يتيح لصانعي السياسات في الدولة والمعنيين، سواء من المستثمرين أو الهيئات الدولية والعالمية ذات الصلة، رصد السياسات الاقتصادية على نحو يساهم في دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية على أسس سليمة، قام بنك الكويت المركزي خلال شهر أكتوبر 2023 بإعداد وتنفيذ ثلاثة استبيانات جديدة نوجزها في التالي:

- **استبيان بنك الكويت المركزي لمؤشر مديري المشتريات (CBKPMI):** يسمح المؤشر بجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها بالسرعة اللازمة، وإخراجها في صورة تقارير شهرية في الوقت المناسب وبالدقة اللازمة بما يعطي صورة واقعية لتطور النشاط الاقتصادي في دولة الكويت، لتكون ثمرة عمل مشترك ما بين كل من بنك الكويت المركزي والجهات المشاركة في الاستبيان من مختلف القطاعات الاقتصادية في دولة الكويت.
- **استبيان ممارسات الإقراض المصرفي (BLPS):** يهدف إلى توفير معلومات نوعية وكمية عن تطورات الائتمان المصرفي وتغيرات شروط منح الائتمان والعوامل التي ساعدت في هذا التغيير والطلب على القروض (على مستوى كل من القطاع العائلي «الأسر» وقطاع الأعمال) خلال الثلاثة أشهر الماضية في دولة الكويت، بالإضافة إلى أسئلة تتعلق بآفاق الاقتصاد المحلي وأداء القطاعات الاقتصادية المحلية. ويوفر الاستبيان البيانات الرئيسية التي يمكن أن تساهم في تقييم التطورات النقدية والاقتصادية التي تساعد على دعم اتخاذ قرارات السياسة النقدية على أسس سليمة، ويتم إجراء الاستبيان بصفة دورية ربع سنوية، بمشاركة كافة البنوك المحلية.
- **استبيان «تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المبادرات الجديدة»:** وهو استبيان فصلي شامل يلقي الضوء على شروط التمويل المتاحة لهذه الشركات ومدى ملاءمته لاحتياجاتها التمويلية، حيث تم إطلاق المؤشر في فبراير 2024 استكمالاً لجهود بنك الكويت المركزي لتهيئة بيئة أعمال مناسبة تعزز من قدرة الشركات على الحصول على التمويل المناسب عن طريق تحديد الاتجاهات والمخاطر المحتملة في سوق التمويل لهذه الشريحة، ودعمًا لهذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني.





2

الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي

إضاعات على الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي

خلال السنة المالية 2024/23

الجهود الرقابية

الإشراف والرقابة

- (إصدار 4 تعاميم).
- دراسة ومراجعة +315 طلب من القطاع المصرفي والمالي لتمكينه من تطوير أعماله وتنمية الابتكار.

نظم المدفوعات

- (إصدار تعليمات بشأن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني).
- (إصدار 4 تعاميم) بشأن:
 - ضوابط خدمة الدفع الآجل.
 - ضوابط التعيين في المناصب القيادية.
 - تعليمات الحد الأدنى لمتطلبات الأمن السيبراني.
 - ممارسة النشاط خارج دولة الكويت لمقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية.

مكافحة عمليات الاختيال الإلكتروني

- (إصدار 2 من التعاميم) بشأن:
 - روابط الدفع الإلكتروني للأفراد.
 - إجراءات حماية العملاء من الاختيال الإلكتروني.
- إنشاء غرفة مركزية للتعامل مع حالات الاختيال الإلكتروني تعمل 24/7.

التنسيق والتعاون مع الجهات الأخرى

- توقيع مذكرتي تفاهم مع كل من (مصرف البحرين المركزي، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر بدولة الكويت).

العمليات الإلكترونية والتقنيات المالية

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- (إصدار 4 تعاميم) بشأن:
 - تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - اللائحة التنفيذية الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي.
- قيام وحدة التحريات المالية الكويتية بتحديث مؤشرات الاشتباه لرصد المعاملات المشبوهة.
- الإجراءات المطلوبة حيال التعاملات المتعلقة بالأصول الافتراضية.
- إلى جانب:
 - المشاركة في الفرق الفنية التي تشكلها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - استكمال وتحديث المعلومات والاستبيانات المطلوبة بتقييم مدى الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - إعداد وثيقة الحل للربط الآلي ما بين الإدارة العامة للجمارك وبنك الكويت المركزي يتضمن كافة البيانات والإحصاءات الخاصة بدخول وخروج العملات الأجنبية والمعادن النفيسة من خلال المنافذ الجمركية.

(إصدار 3 تعاميم) بشأن:

- الالتزام برموز ووصف عمليات الدفع (MCC Code).
- تنظيم عملية توفير أجهزة نقاط البيع إلى شركة تنظيم المعارض.
- الربط مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي-نت) لخدمة Apple Pay.
- بالإضافة إلى:
 - وافق مجلس إدارة بنك الكويت المركزي على إصدار الضوابط الخاصة للشركات غير المقيمة لتقديم خدمة الدفع الآجل في دولة الكويت.
 - وافق بنك الكويت المركزي على طلبات قيد ٤ شركات لمزاولة نشاط خدمات الدفع الإلكتروني، وشركة واحدة لمزاولة نشاط خدمات تشغيل نظام الدفع الإلكتروني في سجل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني لدى بنك الكويت المركزي.
 - إلى جانب:
 - إطلاق بوابة خدمات الدفع الإلكتروني في موقع بنك الكويت المركزي بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة.

الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2024/23 رقابته على الجهات الخاضعة لرقابته عبر مهام الرقابة المكتبية والميدانية والعمليات الإلكترونية والتقنيات المالية، حيث يقوم بنك الكويت المركزي بتنظيم عمل تلك الجهات عبر ما يصدره من تعليمات وتعاميم رقابية وضوابط في عدة مجالات يمكن تلخيص أبرزها على النحو التالي:

أولاً - الإشراف والرقابة

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2023/5/28 تعميماً إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل بشأن إدخال تعديلات على تعليمات قواعد وأسس منح القروض / عمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية، حيث جاءت التعديلات على شروط التعاقد من العملاء المتقاعدين، وذلك بمد أجل أو مدة القرض بهدف تخفيض قيمة القسط الشهري للعملاء المتقاعدين.
- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/9/14 إلى كافة البنوك الكويتية بشأن انتهاء التعامل عالمياً بسعر الفائدة المرجعي USD LIBOR والليبور المركب.
- إصدار تعميم بتاريخ 2023/12/7 إلى جميع الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بشأن الاعتماد بالبطاقة المدنية الرقمية الصادرة من خلال تطبيق «هويتي».
- إصدار تعميم بتاريخ 2024/3/20 إلى جميع شركات الصرافة بشأن الإجراءات التي يتوجب العمل بها فيما يتعلق بالأجور والعمولات واشتراط حصول موافقة بنك الكويت المركزي المسبقة في حال التحصيل أو التعديل على الأجور والعمولات.
- في ضوء جهود بنك الكويت المركزي للاستفادة من ثورة التقنيات المالية الحديثة وذلك لتمكين القطاع المصرفي والمالي من تطوير أعماله وتنمية الابتكار، فقد تم دراسة ومراجعة أكثر من 315 طلب من القطاع المصرفي والمالي لتفعيل خدماتهم ومنتجاتهم، والتي من بينها الخدمات الإلكترونية وذلك بهدف تلبية احتياجات العملاء وتوقعاتهم وتحقيق قيمة مضافة لهم.
- انطلاقاً من استراتيجية التحول الرقمي لدى بنك الكويت المركزي تم إطلاق تدريجي للبوابة الرقمية الخاصة بتقديم المنتجات والخدمات من قبل القطاع المصرفي والتي ستساهم في تقليل المعاملات الورقية وتسهيل استيفاء المتطلبات وتسريع الإجراءات مما سينتج عنه تعزيز القدرة على اتخاذ القرار.

ثانيًا - نظم المدفوعات

- قام بنك الكويت المركزي بإصدار تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال بتاريخ 2023/5/15 لتحديد المتطلبات الواجب استيفاءها من قبل المؤسسات المالية القائمة والناشئة لممارسة نشاط أعمال الدفع الإلكتروني أو النقود الإلكترونية أو تشغيل نظم الدفع الإلكتروني وفقاً لخمس أنواع من التراخيص تتناسب مع حجم وطبيعة النشاط، كما تضمنت التعليمات المتطلبات والضوابط الرقابية الواجب الالتزام بها من قبل تلك المؤسسات أثناء ممارسة النشاط، وذلك في مجالات الحوكمة والإطار العام لإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن السيبراني واستمرارية الأعمال وحماية العملاء، وذلك لتعزيز سلامة واستقرار نظم المدفوعات في دولة الكويت، كما أن التعليمات المذكورة تفتح المجال لتقديم خدمات الدفع الآجل (BNPL) Buy Now Pay Later وذلك ضمن إطار رقابي وتنظيمي يحدد التدابير اللازمة لحماية حقوق العملاء.
- إصدار تعميم بتاريخ 2023/7/5 إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية الكبيرة بشأن ضوابط خدمة الدفع الآجل حول خطة عمل تتضمن تدابير حماية حقوق العملاء وآلية حل النزاع واسترجاع المشتريات وفقاً للتعليمات والضوابط الصادرة من البنك المركزي في هذا الشأن.
- إصدار تعميم بتاريخ 2023/7/5 إلى جميع مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني بشأن ضوابط التعيين في المناصب القيادية والحصول على موافقة البنك المركزي على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة وشغل مناصب الإدارة التنفيذية لمقدمي خدمات النشاط والوظائف الأخرى التي يحددها البنك المركزي وفقاً لمتطلبات التعيين في المناصب القيادية الصادرة عن البنك المركزي.
- إصدار تعميم بتاريخ 2023/7/5 إلى جميع مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية بشأن تعليمات الحد الأدنى لمتطلبات الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال الصادرة عن البنك المركزي المتعلقة بالأمن السيبراني، وخطة استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات والتعافي من الكوارث.
- إصدار تعميم بتاريخ 2023/7/5 إلى جميع مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية بشأن قواعد وإجراءات ممارسة النشاط خارج دولة الكويت بشأن إصدار تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، والتي تنص في المادة (26) بأنه يحظر على مقدمي خدمات النشاط فتح فرع أو شركة تابعة خارج دولة الكويت أو الشروع باتخاذ أي إجراءات بهذا الخصوص قبل الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة من البنك المركزي وفقاً للتعليمات التي يصدرها البنك بهذا الشأن.

ثالثاً - مكافحة عمليات الاحتيال الإلكتروني

- قام بنك الكويت المركزي بإصدار تعميم بتاريخ 2023/4/5 بشأن روابط الدفع الإلكتروني للأفراد (Quick Pay) التي تناولت أهمية تضمين بيانات كشف الحساب المصرفي سواء من منشئ الرابط (المرسل) أو الدافع للرابط (المستقبل) مع إيضاح الاسم الكامل لمنشئ الرابط والغرض من الدفع وألا تتجاوز صلاحية الرابط 24 ساعة، كما تم وضع سقف للحدود اليومية/ الشهرية للعمليات تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالعملاء، مع أخذ الموافقة المسبقة من بنك الكويت المركزي على تلك الحدود، وأخيراً المتابعة المستمرة للعمليات المنفذة من خلال روابط الدفع ووضع الآليات والإجراءات اللازمة للكشف عن عمليات الاحتيال وتفعيل الرقابة المستمرة من خلال أنظمة مكافحة الاحتيال وتكثيف حملات توعية العملاء.
- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/9/18 بشأن إجراءات حماية العملاء من الاحتيال الإلكتروني والذي ينص على شروط إضافة مستفيد في قائمة المستفيدين وكذلك وضع إجراءات احترازية لمنع استخدام تطبيق البنك في حال تم تحميل تطبيقات التحكم بالأجهزة وغيرها من ضوابط أمنية وأنظمة لمكافحة عمليات الاحتيال.
- عقد بنك الكويت المركزي حلقة نقاشية بتاريخ 2023/9/7 وبحضور كل من اتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية ووزارة الداخلية والنيابة العامة والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك للبحث عن أطر التنسيق والتعاون المشترك فيما بين الجهات بهدف مراقبة ومكافحة عمليات الاحتيال الإلكتروني ووضع الحلول للحد منها باستخدام التكنولوجيا الحديثة وبما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، ونتج عن ذلك إصدار توجيهات إلى اتحاد مصارف الكويت بتاريخ 2023/9/24 بإنشاء غرفة مركزية للتعامل مع حالات الاحتيال الإلكتروني تعمل 7/24 لاستقبال بلاغات الاحتيال المالي الإلكتروني من العملاء، وقد بدأت أعمال الغرفة بتاريخ 2023/12/7.

رابعاً - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- إصدار تعميم بتاريخ 2023/7/5 إلى جميع مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية بشأن تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأنه يتعين على مقدمي خدمات النشاط الالتزام بما تضمنته متطلبات أحكام القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وكافة القرارات ذات الصلة، وما ورد من متطلبات تضمنتها المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، وأي تعليمات صادرة من البنك المركزي أو جهات الرقابة ذات الصلة.
- التعميم على جميع البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات الصرافة بتاريخ 2023/7/10 بالقرار رقم (141) لسنة 2023 الصادر بتاريخ 2023/6/18 بشأن اللائحة التنفيذية الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

- مشاركة بنك الكويت المركزي في الفرق الفنية التي تشكلها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بشأن كل من:
 - فريق التقييم الوطني للمخاطر: المشاركة في تحديث التقرير الوطني لتقييم المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها دولة الكويت، والاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت، وخطة العمل القائمة على المخاطر لدى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - الفريق الوطني للتحضير لعملية التقييم المتبادل: المشاركة في استيفاء المعلومات المتعلقة بالاستبيان المطلوب استعداداً لعملية تقييم مدى الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الواردة بالتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF).
- إصدار تعميم على جميع البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات الصرافة بتاريخ 2023/8/9 بشأن قيام وحدة التحريات المالية الكويتية بتحديث مؤشرات الاشتباه التي تساعد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في رصد المعاملات المشبوهة.
- في إطار عملية التقييم المتبادل التي تمت على دولة الكويت خلال شهر نوفمبر 2023 فقد تم استكمال وتحديث المعلومات والاستبيانات المطلوبة بتقييم مدى الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سواء من الناحية الفنية أو من جهة الفعالية وفق المتطلبات الواردة بالتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، وذلك فيما يخص جهود بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص، بالإضافة إلى المشاركة في الورش التي تمت في إطار التحضير لعملية التقييم المتبادل.
- إعداد وثيقة الحل للربط الآلي ما بين الإدارة العامة للجمارك وبنك الكويت المركزي من خلال نظام آلي داخلي ببنك الكويت المركزي تحت مسمى CPMS يتضمن كافة البيانات والإحصاءات الخاصة بدخول وخروج العملات الأجنبية والمعادن الثمينة من خلال المنافذ الجمركية والتي تخص الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي المتمثلة في البنوك المحلية وشركات الصرافة.
- التعميم على جميع البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات الصرافة بتاريخ 2023/7/17 بشأن الإجراءات المطلوبة حيال التعاملات المتعلقة بالأصول الافتراضية والتي تقضي بالحظر المطلق لاستخدام الأصول الافتراضية كأداة أو وسيلة دفع أو وسيلة استثمار أو الاعتراف بها كعملة غير مركزية في دولة الكويت. كما أشار التعميم إلى عدم إصدار ترخيص لتقديم خدمات الأصول الافتراضية كعمل تجاري في دولة الكويت، كذلك تم الحظر المطلق لكافة أنشطة التعدين.

خامساً - العمليات الإلكترونية والتقنيات المالية

- إطلاق بوابة خدمات الدفع الإلكتروني في موقع بنك الكويت المركزي بتاريخ 2023/5/22 لاستقبال طلبات القيد في سجل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي طلبات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني لدى بنك الكويت المركزي، لاستقبال طلبات إصدار شهادة عدم الممانعة لمقدمي خدمات النقود الإلكترونية ذات النطاق المحدود.

- في إطار التنسيق المشترك بين بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة، وعطفاً على الإطار التنظيمي للبيئة الرقابية التجريبية لدى بنك الكويت المركزي، تم التالي:
- أصدرت وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 2023/7/25 قرار وزاري رقم (105) لسنة 2023 بشأن إضافة أنشطة تجارية، حيث تم استحداث نشاط جديد باسم «البيئة الرقابية التجريبية لدى بنك الكويت المركزي» بهدف تبني المبتكرين في مجال التقنيات المالية.
- أصدرت وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 2023/8/2 قرار وزاري رقم (113) لسنة 2023 بشأن إضافة أنشطة تجارية، حيث تم استحداث عدد (5) أنشطة تجارية جديدة وذلك بعد سلسلة من الاجتماعات والمراسلات لتحديد وصف تلك الأنشطة وآلية منحها والضوابط المرتبطة بها.
- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/8/23 إلى جميع البنوك المحلية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية بشأن الالتزام برموز ووصف عمليات الدفع (MCC Code).
- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/9/3 لمقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني بشأن تنظيم عملية توفير أجهزة نقاط البيع (POS) و (Soft POS) إلى شركات تنظيم المعارض لغرض تقديمها للمشاركين في المعارض.
- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/9/19 إلى كافة البنوك بشأن الربط مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي-نت) لخدمة **Apple Pay**، وذلك لتمكين المعاملات الخاصة بخدمة لبطاقات السحب الآلي بمدة أقصاها 6 أشهر من موافاة بنك الكويت المركزي بما يؤكد الانتهاء من عملية الربط وذلك حرصاً من بنك الكويت المركزي على تنظيم الأعمال المرتبطة بأعمال الدفع الإلكتروني.
- وافق مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2024/1/29 على إصدار الضوابط الخاصة للشركات غير المقيمة لتقديم خدمة الدفع الآجل في دولة الكويت.
- وافق بنك الكويت المركزي على طلبات قيد أربع شركات لمزاولة نشاط خدمات الدفع الإلكتروني، وشركة واحدة لمزاولة نشاط خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني في سجل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني لدى بنك الكويت المركزي.

سادساً - التنسيق والتعاون مع الجهات الأخرى

- تم توقيع مذكرة تفاهم بين بنك الكويت المركزي ومصرف البحرين المركزي بتاريخ 2023/8/7 وذلك في إطار تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين.
- تم توقيع مذكرة تفاهم بين بنك الكويت المركزي وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر بتاريخ 2023/5/15 وذلك بهدف تحديد أطر التنسيق بين الجانبين.

سابعاً - الأعمال الرقابية الأخرى

- تم تطوير "نظام الشيكات المرتجعة والحسابات المقفلة لعدم كفاية الرصيد" في شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (CI-NET) وتوجيه البنوك بتزويد البيانات لها.
- تم إصدار تعميم للبنوك بتاريخ 2023/4/3 بشأن توجيههم نحو تقديم خطط تدريبية لموظفي البنوك وبرامج وندوات وورش عمل حول تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "قواعد ونظم الحوكمة" و"التمويل المستدام".
- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/8/3 بشأن تقديم خطة لتأهيل الموظفين الكويتيين والذين يمكن اعتبارهم صف ثان للقيام بمهام وظيفة المرشح لشغل أي منصب تنفيذي.





3

أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي

أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي

للسنة المالية 2024/23 في أرقام:



17.1
مليار دينار

قيمة العمليات المنفذة
في غرفة المقاصة تبلغ

257.1
مليار دينار

قيمة التسويات فيما بين البنوك
المحلية التي تتم من خلال نظام
"كاسب"

أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي

أولاً - النقد المتداول

أ. رصيد النقد المتداول:

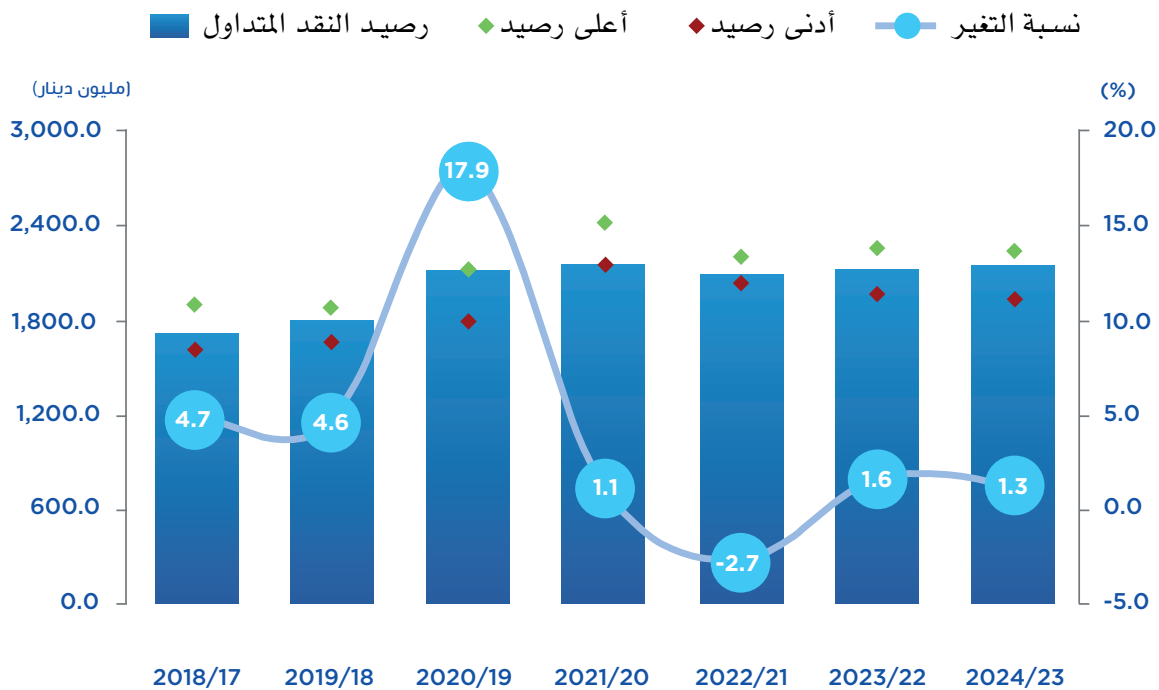
بلغت قيمة رصيد النقد المتداول في نهاية السنة المالية 2024/23 نحو 2151.7 مليون دينار، مقابل نحو 2124.4 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 27.3 مليون دينار ونسبته 1.3%، وقد تراوح رصيد النقد المتداول خلال السنة المالية 2024/23 ما بين:

• 2240.6 مليون دينار كأعلى رصيد في نهاية شهر يونيو 2023.

• 1933.8 مليون دينار كأدنى رصيد في نهاية شهر يناير 2024.

رسم بياني (6)

تطورات أرصدة النقد المتداول



المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب. جودة أوراق النقد المتداولة:

استمر بنك الكويت المركزي في العمل على ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى بنك الكويت المركزي، والتصدي لجرائم تزيف أوراق النقد وتزويرها بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى.

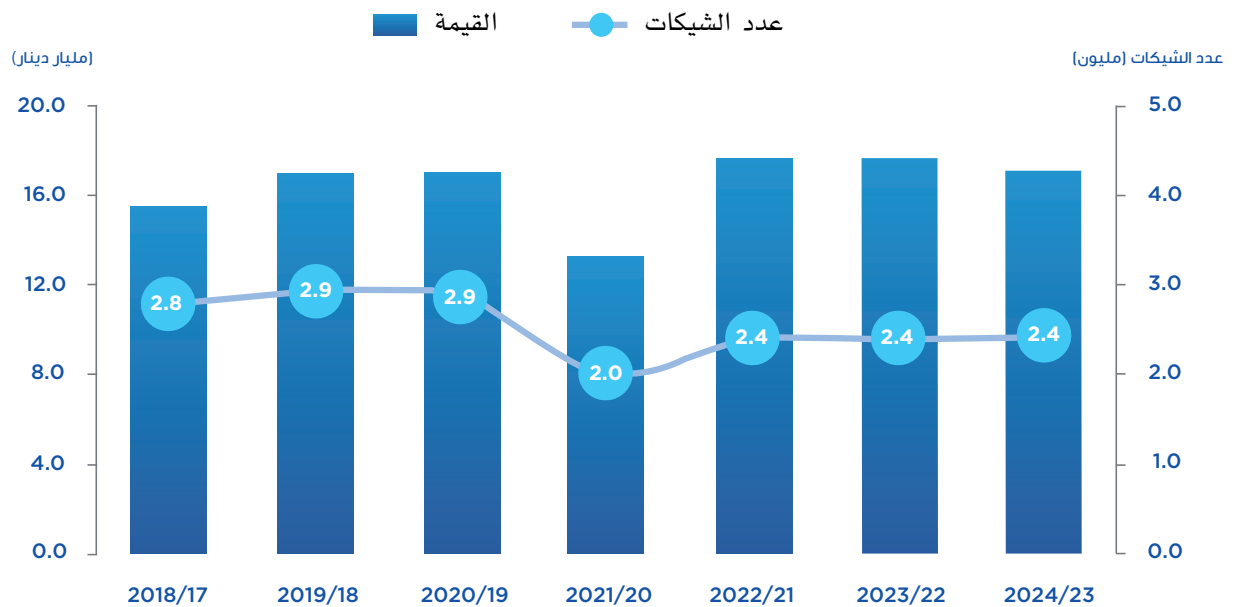
ثانياً - عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية

أ. عمليات غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي:

انخفض وبشكل طفيف إجمالي قيمة العمليات المنفذة في غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2024/23 ليبلغ نحو 17.14 مليار دينار لعدد 2.44 مليون عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 7014.82 ديناراً للعملية، مقابل نحو 17.67 ملياراً لعدد 2.40 مليون عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 7376.85 ديناراً للعملية خلال السنة المالية السابقة.

رسم بياني (7)

عمليات غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي



المصدر: بنك الكويت المركزي.

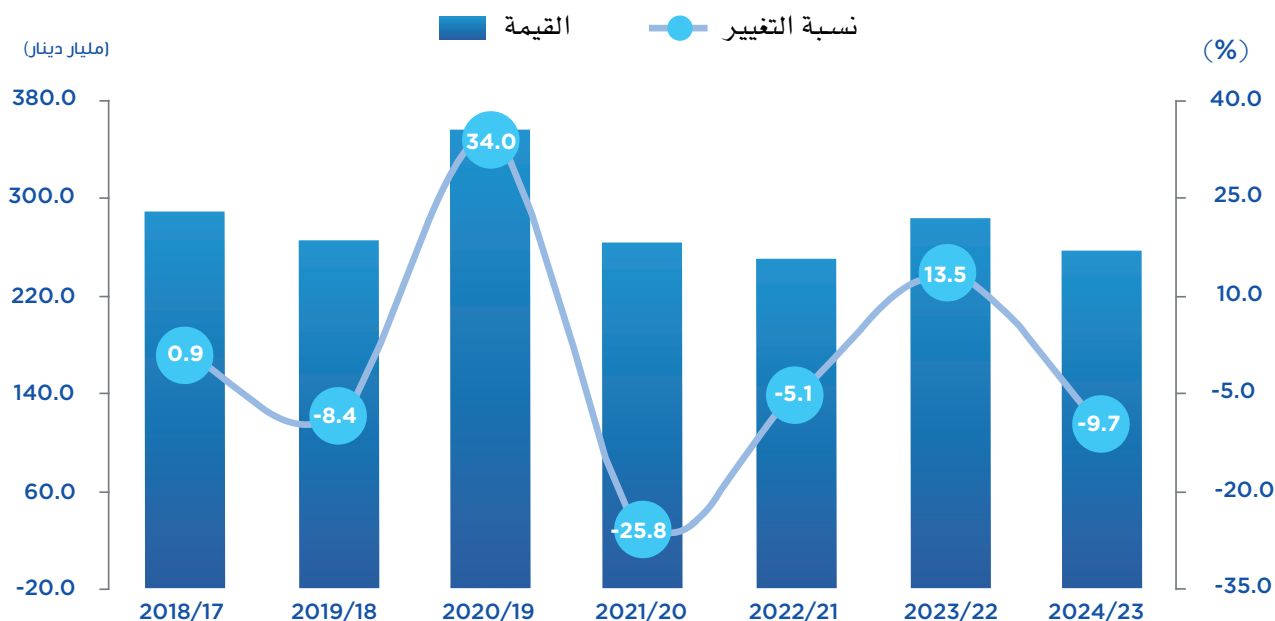
بلغ إجمالي قيمة العمليات المنفذة في غرفة المقاصة خلال السنة المالية 2024/23 نحو 17.14 مليار دينار.

ب. عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية:

بلغت قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية، التي تتم من خلال البنك المركزي باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين "كاسب" (KASSIP)، خلال السنة المالية 2024/23 نحو 257.12 مليار دينار مقابل نحو 284.81 ملياراً خلال السنة المالية السابقة، ما يمثل انخفاضاً قيمته 27.69 مليار دينار ونسبته 9.7%.

رسم بياني (8)

قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية (كاسب)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

انخفاض قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية بما قيمته
27.69 مليار دينار ونسبته 9.7%

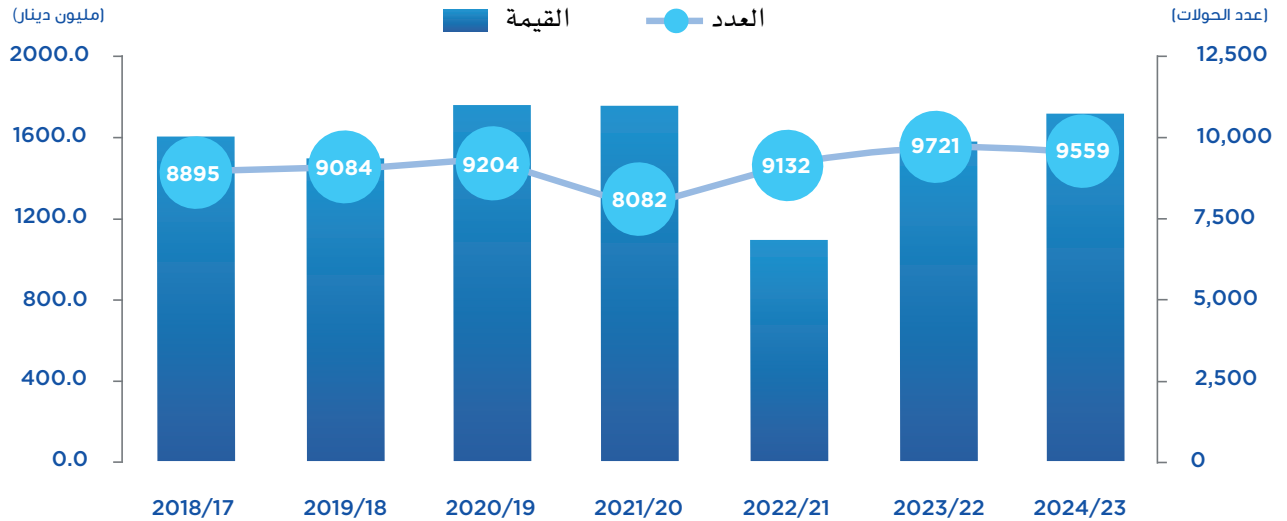
ثالثاً - الحوالات المصرفية

أ. الحوالات المصرفية الخارجية:

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2024/23 بتنفيذ 9559 حوالة مصرفية خارجية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1715.2 مليون دينار، مقابل 9721 حوالة مصرفية بلغت قيمتها نحو 1649.3 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة.

رسم بياني (9)

الحوالات المصرفية الخارجية التي تم تنفيذها لصالح وزارات ومؤسسات الدولة



المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب. المعاملات المصرفية الخارجية:

فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخارجية الأخرى التي قام بنك الكويت المركزي بتنفيذها خلال السنة المالية 2024/23 لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية، وذلك في شكل اعتمادات مستندية وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل.





4

تقنية المعلومات والتحول الرقمي

تقنية المعلومات والتحول الرقمي

التحول الرقمي

- إطلاق المرحلتين الأولى والثانية من مشروع نظام خدمات الدفع الإلكتروني.
- إجراء تعديلات على منصة الخدمات (البوابة الرقمية) للجهات الخاضعة لبنك الكويت المركزي.
- تطوير اللوحات الرقمية لعرض بيانات التحويلات المالية والإيداعات النقدية والنقد المتداول بشكل تفاعلي.
- متابعة المشاريع التقنية للجنة تقنية وأمن المعلومات.
- متابعة اللوحات الرقمية لكل من Ci-Net, K-Net, Internal ESG.
- إطلاق النسخة الثانية من نظام الكويت الوطني للمدفوعات.

الأمن السيبراني

حصول بنك الكويت المركزي على المركز الثاني على مستوى دولة الكويت في مجال "جاهزية الجهات الحكومية في الوضع الراهن فيما يخص الأمن السيبراني".

التنبهات الأمنية المتبادلة بين البنك المركزي والبنوك

ارتفاع بنسبة

43%

ليبلغ عددها

143

نظم المعلومات والتشغيل

- تدريب 15 جهة حكومية ضمن مشروع انضمام الجهات الحكومية لنظام الخدمات المصرفية الحكومية.
- تجديد شهادة المعيار العالمي (ISO 20000:2018).

إنشاء مركز الابتكار "ولوج"

الابتكار والتقنيات المالية

تم استقبال

وقبول

4

طلبات

8

طلبات

لاختبار وظائف الطلب وسهولة استخدامه ومدى قبوله في السوق.

في مجال المنتجات والخدمات الجاهزة للتجريب.

تقنية المعلومات والتحول الرقمي

استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2024/23 في جهوده الرامية إلى تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات ودعم الابتكار والتحول الرقمي والاستفادة من أحدث التقنيات سواء في أعمال البنك أو في مجالات عمل الجهات الخاضعة لرقابته، وواصل سعيه لتمكين الابتكار في القطاع المصرفي وتشجيع توظيف التقنيات المالية الحديثة، وتطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية بما في ذلك المدفوعات العابرة للحدود، وذلك على النحو التالي:

أولاً - التحول الرقمي

في إطار الجهود المبذولة لتطبيق مشروع التحول الرقمي الذي يهدف إلى تطوير العمليات والإجراءات والأنظمة الداخلية وتقديم خدمات إلكترونية متطورة والتحول تجاه تبني التكنولوجيا الرقمية، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2024/23 بما يلي:

- إطلاق المرحلتين الأولى والثانية من مشروع نظام خدمات الدفع الإلكتروني لتقديم الطلبات وإصدار شهادة عدم الممانعة لمقدمي خدمات النقود الإلكترونية ذات النطاق المحدود للشركات القائمة والحديثة، بالإضافة إلى خدمات طلب استكمال القيد، وذلك بهدف ميكنة إجراءات استقبال الطلبات من الشركات الراغبة في الحصول على ترخيص مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني أو مقدمي خدمات النقود الإلكترونية ذات النطاق المحدود.
- إجراء تعديلات على منصة الخدمات (البوابة الرقمية) للجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بغرض زيادة جودة الخدمات وتسريع المعاملات والإجراءات مع البنوك المحلية وتسهيل استخراج التقارير رقمياً.
- تطوير اللوحات الرقمية لعرض البيانات بشكل تفاعلي لكل من بيانات التحويلات المالية والإيداعات النقدية والنقد المتداول، ومتابعة المشاريع التقنية للجنة تقنية وأمن المعلومات، بالإضافة إلى اللوحات الرقمية لكل من K-Net و Ci-Net و Internal ESG.
- تطبيق المرحلة التجريبية الأولى من مشروع البيانات الضخمة للربط المباشر مع أنظمة البنوك التجارية وبنك الكويت المركزي لإرسال البيانات بواسطة الربط الآلي بشكل مباشر.
- إطلاق النسخة الثانية من نظام الكويت الوطني للمدفوعات ليتضمن حزمة من الخدمات والأنظمة المالية التي تستقيم مع سعي بنك الكويت المركزي نحو تطوير خدمات القطاع المالي، بما فيها إنشاء نظام المقاصة الآلية ونظام دفع وحماية الأجور ونظام إدارة المنازعات المالية والمطالبات المالية ونظام تقديم ودفع الفواتير الإلكترونية.

ثانيًا - التطورات على صعيد الأمن السيبراني

يولي بنك الكويت المركزي إدارة المخاطر السيبرانية ومخاطر أمن المعلومات عناية فائقة، ويتبع المبادئ المثلى المطبقة عالمياً في هذا المجال، حيث حاز بنك الكويت المركزي على المركز الثاني على مستوى القطاع الحكومي لدولة الكويت بكافة جهاته (86 جهة) في مجال "جاهزية الجهات الحكومية في الوضع الراهن فيما يخص الأمن السيبراني" بنسبة 87%، وذلك حسب تقرير ديوان المحاسبة "تقرير الموضوعات عالية المخاطر" (الإصدار الثالث 2023) الصادر في أكتوبر 2023. ومن الجدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي كان قد حاز على المركز الأول على مستوى كافة القطاع الحكومي (الجهات المستقلة - الجهات الملحقة - الشركات - الوزارات والإدارات الحكومية) في مجال "التخطيط لاستمرارية الأعمال واستعادة الأوضاع بعد حدوث الكوارث" (Business Continuity and Disaster Recovery) حسب تقرير ديوان المحاسبة (الإصدار الأول 2018) الصادر في يوليو 2018. مما يؤكد التطور المطرد للممارسة في بيئة بنك الكويت المركزي وتوازنها مع المقاييس والمعايير العالمية واتباعها لأفضل الممارسات في هذا المجال. وفي هذا الشأن، تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2024/23 في مجال تعزيز الأمن السيبراني على المستويين المؤسسي والمصرفي. فيما يتعلق بالجهود على الصعيد المؤسسي، تم تجديد شهادة المعيار العالمي الخاص بأمن المعلومات (ISO 27001) لبنك الكويت المركزي للسنة الثالثة على التوالي، بالإضافة إلى تطبيق الامتثال للضوابط الأمنية وإقرار المصادقية الذاتية (Self-Attestation) لبيئة (SWIFT) في بنك الكويت المركزي للسنة السابعة على التوالي. أما على صعيد القطاع المصرفي، فقد تم تعزيز تطبيق امتثال الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي لمتطلبات الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني، وهي متطلبات الضوابط الأمنية في الحد الأدنى للبيئات التقنية والتشغيلية لتلك الجهات. كما تم تعزيز مشاركة البنوك المحلية (كافة البنوك الكويتية وفرعان لبنكين أجنبيين) في منصة تبادل المعلومات حول التهديدات السيبرانية (Cyber Threat Intelligence Sharing)، حيث ارتفع عدد المعلومات (التبليغات الأمنية) التي تم مبادلتها بين بنك الكويت المركزي والبنوك المشاركة:



ثالثاً - نظم المعلومات والتشغيل

استمرت الجهود خلال السنة المالية 2024/23 في مجال تطوير وتحديث البيئة التقنية والبنية التحتية لأنظمة بنك الكويت المركزي لتتماشى مع أحدث الإصدارات والتقنيات، والاستمرار بتعزيز كفاءتها وأمنها. ومن ضمن هذه الجهود ما يلي:

- تدريب 15 جهة حكومية ضمن مشروع انضمام الجهات الحكومية لنظام الخدمات المصرفية الحكومية، حيث يوفر النظام خدمة إنشاء أوامر الدفع الإلكترونية لزيادة وتيرة الدفع، وتم تفعيل النظام في 6 جهات حتى الآن.
- تجديد شهادة المعيار العالمي (ISO 20000:2018) لتؤكد استمرارية امتثال بيئة بنك الكويت المركزي التقنية المتمثلة في قسم دعم المستفيدين لمتطلبات المعيار العالمي (ISO 20000:2018).
- استكمال نظام البنوك التقليدية لبيان تكلفة الأموال، ونظام البنوك الإسلامية لبيان تكلفة الأموال لجمع بيانات الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي ضمن التعليمات المتبعة بشكل إلكتروني، حيث تم نقلهما لبيئة الإنتاج في الربع الثالث من عام 2023.
- تطوير واختبار نظام متابعة التحويلات المالية عن طريق إنشاء شاشة متابعة عمليات التحويلات المالية وحركتها وإمكانية فتح تذاكر إلكترونية من قبل الجهات المرسلة.
- انضمام جميع البنوك الأجنبية إلى نظام المدفوعات الخليجية (آفاق) في الربع الثالث لعام 2023، والذي يتميز بالسرعة والكفاءة والأمان وانخفاض تكلفة الرسوم.
- تطبيق أداة (OAS) لتحليل البيانات وإعداد الإحصاءات والدراسات من خلال البيانات المتوفرة، وربطها بأنظمة بنك الكويت المركزي.
- إتمام نظام البنوك التقليدية ونظام البنوك الإسلامية لتزويد البنك المركزي بالبيانات المالية المتعلقة بأنشطتها والمطلوبة لعمليات الرقابة وفقاً للمهام المنصوص عليها في بيان الوضع المالي.
- تطوير نظام الوحدات المصرفية لإدخال وتخزين البيانات المطلوبة عن الوحدات المصرفية لتيسير صيانتها والتعامل معها.
- تطوير نظام العملات والمعادن الثمينة للرقابة على الواردات والصادرات من العملات والمعادن الثمينة التي يطلبها بنك الكويت المركزي بشكل دوري، وربط النظام عبر شبكة الكويت للمعلومات (KIN).

رابعاً - التطورات على صعيد نظم المدفوعات

في إطار سعي بنك الكويت المركزي نحو تطوير أنظمة المدفوعات المدارة من قبله والارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية والمالية في دولة الكويت، بادر بنك الكويت المركزي في عام 2023 بإطلاق رؤيته لدعم عمل أنظمة المدفوعات الوطنية التي يديرها على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع (365/24/7)، حيث تعتبر نظم المدفوعات جزءاً أساسياً من البنية التحتية المالية للأسواق المالية نظراً للدور الهام الذي تؤديه في دفع عجلة

الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي في الدولة من خلال رفع الكفاءة المالية في القطاع المصرفي، إذ إن تقليص الفترة الزمنية اللازمة لمعالجة التحويلات المالية والمعاملات المصرفية في ضوابط أمنية وقنوات موثوقة يسرع من كفاءة وانسياب التدفقات المالية بين جميع الشرائح التي يخدمها القطاع المصرفي من أفراد وشركات ومؤسسات مالية ومؤسسات حكومية على حد سواء. وينعكس ما تقدم إيجاباً على إدارة السيولة لهذه الشرائح، مما يدعم حسن الإدارة المالية، ويقلل من المخاطر النقدية التي قد تنتج عن تأخر الأموال بسبب تقيدها بأوقات العمل الرسمية. علاوة على ذلك، فإن رؤية عمل أنظمة المدفوعات الوطنية على مدار الساعة يرفع من الكفاءة التشغيلية للعمليات المالية وبذلك يزيد من تنافسية وتوسع السوق المحلي، داعماً لارتفاع الإيرادات من خلال زيادة عدد العمليات المنفذة.

وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي بتمديد ساعات عمل أنظمة المدفوعات والتسويات المدارة من قبله بشكل تدريجي خلال السنة المالية 2024/23 بما يعادل نحو 4 ساعات عمل إضافية لنظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (كاسب) ونحو ساعتين عمل لنظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات (KECCS)، حيث أصدر بنك الكويت المركزي أربعة تعاميم خلال السنة المالية 2024/23 بشأن التمديد التدريجي لساعات عمل أنظمة المدفوعات والتسوية المدارة من قبله. واتضح الأثر الإيجابي لذلك على كل عدد وقيمة العمليات المنفذة خلال ساعات العمل الإضافية.

واستكمالاً لمساعيها المستمرة لدعم الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الشمول المالي في أنظمة المدفوعات المدارة من قبله، قام بنك الكويت المركزي بالتعاون مع الشركة الكويتية للمقاصة وهيئة أسواق المال بانضمام أول مؤسسة مالية الشركة الكويتية للمقاصة لنظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين من (كاسب)، حيث كانت تقتصر المشاركة بالنظام منذ إنطلاقه في عام 2004 على البنوك العاملة في دولة الكويت، وتهدف المبادرة لتعزيز التعاملات المالية وتأمين عمليات التسويات النهائية للأوراق المالية للمستثمرين بسوق الكويت للأوراق المالية (بورصة الكويت) من خلال أنظمة بنك الكويت المركزي والذي من شأنه تعزيز كفاءة التسوية والشفافية، مما يزيد من ثقة المستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية ويساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. كما أن إتمام العمليات عن طريق البنك المركزي يقلل من المخاطر المحتملة نتيجة لتخلف السداد أو غيرها من العطل التشغيلية.

ومن جانب آخر، قام بنك الكويت المركزي باعتماد قائمة الرموز الخاصة بتحديد الغرض من التحويلات المالية للقطاع المصرفي في دولة الكويت، وذلك لضمان الاستدلال على الغرض من التحويلات المالية التي يتم تنفيذها من خلال أنظمة المدفوعات فيما بين المؤسسات المالية والجهات الحكومية والبنوك المحلية، وذلك حرصاً من بنك الكويت المركزي على تنظيم الأعمال في القطاع المصرفي.

خامساً - الابتكار والتقنيات المالية

في ضوء برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السابع عشر 2023 - 2027، وبالتحديد ما يتعلق بمشروع «افتتاح حاضنة للابتكارات في مجال التقنية المالية (فنتك)» ضمن محور الأجندة الاقتصادية الخاص بتطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية (قطاع الخدمات المالية)، قام بنك الكويت المركزي بإنشاء مركز الابتكار «ولوج» ليتولى دور تحويل الأفكار المتعلقة بالابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وأمن المعلومات وتكنولوجيا الخدمات المالية والتكنولوجيا الإشرافية والتنظيمية إلى حلول ملموسة من خلال إتاحة الموارد وتعزيز ثقافة التجريب وتنمية التعاون بين التخصصات المختلفة بما يثري النظام البيئي للابتكار. وفي هذا الخصوص، تم استقبال (8) طلبات خلال السنة المالية 2024/23 في مجال المنتجات والخدمات الجاهزة للتجريب، وتم قبول (4) طلبات لاختبار وظائف الطلب وسهولة استخدامه ومدى قبوله في السوق.



5

الحوكمة والتنظيم

الحوكمة والتنظيم

عقد مجلس إدارة
بنك الكويت المركزي

8 اجتماعات

قام مجلس الإدارة باتخاذ

123 قرارًا

12 منها قرارًا
بالتصديق

111 قرارًا

تم اتخاذها خلال
اجتماعاته الدورية.

خلال السنة المالية
2024/23

لم يتجاوز بنك الكويت
المركزي الميزانية
المعتمدة للسنة
المالية 2024/23،

وحقق وفراً في أبواب الميزانية
الثلاثة ما نسبته

18%

الحوكمة والتنظيم

أولاً - مجلس الإدارة

يتولى إدارة بنك الكويت المركزي، مجلس إدارة مؤلف من محافظ بنك الكويت المركزي- رئيساً، ونائب محافظ بنك الكويت المركزي، وممثل عن وزارة المالية، وممثل عن وزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والعلوم المالية والمصرفية. ومن ضمن صلاحيات مجلس الإدارة، حسب ما هو منصوص عليه في المادة (26) من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، رسم السياسة النقدية والائتمانية للبنك، وتحديد معدل الخصم، واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور التنظيمية والرقابية الخاصة بالأنشطة المصرفية، ووضع الضوابط الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والتنظيمات الأخرى التي يراها كفيلة بتحقيق حسن إدارته، والموافقة على ميزانية البنك السنوية وعلى حساب الأرباح والخسائر والحساب الختامي.

واستناداً إلى القانون رقم 32 لسنة 1968 المشار إليه، يجب ألا يقل عدد الاجتماعات التي يعقدها مجلس الإدارة عن ثمانية اجتماعات في السنة، وقد عقد المجلس خلال السنة المالية 2024/23 ثمانية اجتماعات. وشهدت السنة المالية المذكورة تغيير في عضوية مجلس إدارة البنك، حيث تم تعيين السيد زياد عبدالله الناجم ممثلاً لوزارة التجارة والصناعة اعتباراً من تاريخ 2023/9/19، خلفاً للسيد محمد مخلف العنزي.

وخلال السنة المالية 2024/23، قام مجلس إدارة بنك الكويت المركزي باتخاذ مجموعة من القرارات:



وقد تمحورت تلك القرارات حول مختلف القضايا المصرفية والمالية بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد الوطني وبما يضمن المناخ المواتي لعمل الوحدات المصرفية والمالية الواقعة ضمن رقابة البنك المركزي.

ثانياً - منظومة الرقابة المالية

تخضع جميع أعمال بنك الكويت المركزي لمنظومة متكاملة من الرقابة المالية تمارسها أكثر من جهة وتشمل إجراءات رقابة مالية سابقة ولاحقة، وإجراءات تدقيق داخلي وخارجي تمتاز بالاستقلالية التامة وفق أعلى المعايير الرقابية، وتتألف هذه المنظومة الرقابية من جهاز المراقبين الماليين، وديوان المحاسبة التي خضع لرقابتها بنك الكويت المركزي، ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة التي تم تشكيلها بتاريخ 28 أكتوبر 2019، ومكتب التدقيق الداخلي في بنك الكويت المركزي، فضلاً عن التدقيق الخارجي من خلال مراقبي حسابات خارجيين من مكاتب التدقيق المعتمدة.

وفي مجال الرقابة الشرعية، عقدت الهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك الكويت المركزي عدة اجتماعات خلال السنة المالية 2024/23، حيث وضعت الهيئة أولويات أعمالها في الفترة المقبلة والتي تشمل على تطوير المنتجات المعمول بها لدى البنوك وشركات التمويل الإسلامية، وحوكمة تقارير ونماذج التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، ومعالجة التعارض بين التكييف الشرعي وبين التكييف القانوني في عقود البنوك وشركات التمويل الإسلامية. كما أبدت الهيئة رأياً فيما أحيل إليها من موضوعات متعلقة بالعمل المصرفي والمالي الإسلامي خلال السنة المالية المذكورة، ووافقت على عدد 23 مرشح لأعضاء هيئات الرقابة الشرعية ومديري إدارات التدقيق الشرعي الداخلي للبنوك الكويتية الإسلامية وشركات التمويل الإسلامية. ومن جانب آخر، شاركت الهيئة العليا للرقابة الشرعية خلال السنة المالية المذكورة في كل من حلقتين نقاشيتين في معهد الدراسات القضائية والقانونية بشأن تكييف العقود المصرفية الإسلامية بين الرأي الفقهي والرأي القانوني، والاجتماع الخامس للهيئات الشرعية المركزية بتنظيم مشترك بين البنك المركزي الماليزي وهيئة البنوك التشاركية التركية.

ثالثاً - ميزانية البنك

يحرص بنك الكويت المركزي عند إعداد الميزانية السنوية على دقة تقدير الاحتياجات، ويراعي زيادة كفاءة الإنفاق. وفي سبيل ذلك، تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات الداخلية لحصر المصروفات والإيرادات المتوقعة خلال السنة المالية القادمة، وتقدير احتياجات الإدارات المختلفة والاحتياجات العامة المرتبطة بمبنى البنك، والتكاليف المقدرة للمشروعات المزمع تنفيذها خلال السنة المالية القادمة، وكذلك تقدير الإيرادات من عوائد الأموال المودعة وتقدير الإيرادات الأخرى على أساس متوسط المحصل عن آخر خمس سنوات، ومن ثم إضافة مشروع الميزانية التقديرية واتباع إجراءات اعتمادها وعرضها على مجلس الوزراء ومجلس الأمة وصولاً إلى إقرارها بموجب القانون. ولم يتجاوز بنك الكويت المركزي الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2024/23، وبلغ الوفري أبواب الميزانية الثلاثة ما نسبته 18%.

رابعاً - إدارة المخاطر المالية

يطبق بنك الكويت المركزي إجراءات عمل محددة ودقيقة وصارمة لاجتباب المخاطر في أعمال البنك سواءً كانت مخاطر مالية أو غير مالية، عبر تنويع محفظته من العملات وتحديد أوزان كل منها بناءً على استراتيجية الاستثمار لدى البنك ونزعة المخاطر، إلى جانب التوزيع الجغرافي لموجوداته، والحد من مخاطر السيولة من خلال توزيع آجال استحقاق الودائع على نحو يلبي التزاماته المختلفة في مواعيدها، إلى جانب تحديد آجال الاستثمار على أساس التصنيف الائتماني، مع تفضيل الاستثمارات قصيرة الأجل. ولتقليل المخاطر التشغيلية يطبق بنك الكويت المركزي خمسة مستويات للتحقق من سلامة العمليات قبل تنفيذها، مما يحد من الأخطاء ويقلل المخاطر التشغيلية في البنك.

خامساً - الإفصاح والشفافية

يُعتبر الإفصاح والشفافية من المعايير الأساسية للحوكمة، وفي هذا الإطار يقدم بنك الكويت المركزي النشرات والتقارير والبيانات التالية:

- البيان الشهري عن موجودات البنك ومطلوباته، ويقدم إلى وزير المالية كما ينشر هذا البيان في الجريدة الرسمية.
- التقرير السنوي عن أعمال البنك وميزانيته وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية ولمحة عامة عن الشؤون النقدية والمصرفية.
- المذكرة الإيضاحية للحساب الختامي التي يرفعها بنك الكويت المركزي للعرض على لجنة الميزانيات في مجلس الأمة، مبيناً جوانب عمل السياسة النقدية والسياسة الرقابية وسائر الأعمال المرتبطة بالمهام الرئيسية للبنك.
- التقرير الاقتصادي، وتقرير الاستقرار المالي، ونشرة موجزة (شهرية) حول تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية، وسلسلة التقارير الفصلية الخاصة التي أطلقها البنك المركزي لتتناول بعض المواضيع الاقتصادية والنقدية والمصرفية بما فيها جهود البنك المركزي في مجالي مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية العملاء وأثر التحول الرقمي على الاستقرار المالي وطبيعة عمل البنوك المركزية والذكاء الاصطناعي ما بين المزايا والتحديات، إضافة إلى النشرات الإحصائية الدورية الشهرية والفصلية، التي ينشرها بنك الكويت المركزي على موقعه الإلكتروني.
- التصاريح والبيانات الصحفية حول ما يصدره من تعليمات وما يطبقه من أدوات وقرارات في مجالات عمل السياسة النقدية.
- النشر المستمر في مواقع التواصل الاجتماعي.
- الإجابة على الاستفسارات والأسئلة المقدمة من السادة أعضاء مجلس الأمة.
- نشر سلسلة حلقات «بودكاست» بشأن العديد من القضايا الاقتصادية والمالية المرتبطة بأعمال بنك الكويت المركزي وبالاقتصاد الوطني.



6

تنمية وتطوير رأس المال البشري

تنمية وتطوير رأس المال البشري

توظيف الوظائف

بلغ عدد الموظفين الكويتيين 849 موظفًا (بما نسبته 94.8% من إجمالي عدد العاملين ببنك الكويت المركزي).

التعيين

تعيين 5 موظفين
انتهاء 37 موظف خدمة

المهام الرسمية

إيفاد عدد 121 موظفًا في مهمات رسمية بزيادة نسبتها 39% للمشاركة في حضور 60 مهمة خارج دولة الكويت.

الدورات التدريبية

إيفاد 505 موظفين للمشاركة في 170 دورة تدريبية

تدريب

عدد 27 من طلبة الجامعات والمعاهد المحلية تدريبًا ميدانيًا على أعمال بنك الكويت المركزي.

تنمية وتطوير رأس المال البشري

يعمل بنك الكويت المركزي بشكل مستمر على توفير البيئة المناسبة والمحفزة للقوى البشرية وتوفير كافة المتطلبات اللازمة لقيامها بأداء أعمالها ومهامها على أفضل وجه. واستمرت خلال السنة المالية 2024/23 الجهود الساعية إلى تنمية الأداء بصورة إيجابية في كل من طرق العمل وأساليبه وبالتالي زيادة الإنتاجية، وتنمية قدرات العاملين ومهاراتهم في مجال أعمالهم علمياً وعملياً، وزيادة معارفهم المتخصصة، وتحسين قدراتهم الفكرية ومهاراتهم في استخدام أدوات التحليل المختلفة في مجالات العمل، وتمكينهم من مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي والإلمام بأساليب العمل الحديثة، وذلك لمواكبة التطورات المتسارعة والمتلاحقة في القطاع المصرفي والمالي محلياً ودولياً.

أولاً - ثقافة التميز ونقل المعرفة وتنمية الكفاءات الوطنية

دأب بنك الكويت المركزي على نشر ثقافة التميز ونقل المعرفة وتنميتها ورفع كفاءة الإنتاجية ضمن المؤسسة، وذلك ضمن جهود البنك المركزي الرامية إلى تعزيز هذه القيم وتوفير بيئة عمل ملائمة لازدهارها. وفي هذا الشأن، تتمثل أبرز الخطوات التي يتخذها بنك الكويت المركزي في تعزيز التواصل بين جميع إدارات البنك وموظفيه عن طريق تلقي اقتراحات الموظفين العاملين في البنك، حيث تم تلقي نحو 24 اقتراحاً من الموظفين خلال السنة المالية 2024/23، وتم الموافقة على 8 مقترحات تتطابق مع اللوائح. كما تم متابعة المشاريع الخاصة برفع مستوى بيئة العمل وتطوير التواصل والتعاون بما يؤدي لرفع مستوى الأداء ضمن بيئة عمل إيجابية والمحافظة على الراحة النفسية للعاملين.

وفي إطار تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية، قام بنك الكويت المركزي بإنشاء مجموعة من التقارير في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) باستخدام لوحات القيادة لتتبع التقدم المحرز في المجال من قبل البنوك التجارية المحلية. كما قام بنك الكويت المركزي بالعديد من الأنشطة من شأنها نشر الثقافة المالية عن طريق تطوير المقتنيات الخاصة بمتحف بنك الكويت المركزي واستكمال مشروع إنشاء منصة تعليمية لنشر الثقافة المالية يدعى "المشروع الذهبي". ودأب بنك الكويت المركزي بتطوير القطاع المصرفي في دولة الكويت وذلك عن طريق التواصل مع البنوك الأجنبية لفتح فروع أو مكاتب ممثلة في الدولة فيما يخدم النمو الاقتصادي للبلاد.

ثانياً - توطین الوظائف وتنمية الموارد البشرية

تستند سياسة التوظيف في بنك الكويت المركزي إلى معايير الكفاءة والأهلية والخبرة، والاعتماد على الطاقات الوطنية، وهو الأساس الذي يقوم عليه نظام العاملين المطبق في البنك، وتجري التعيينات استناداً إلى تلك

المعايير لشغل الوظائف الشاغرة وفقاً لما تسفر عنه اختبارات القبول والمقابلات الشخصية التي تجريها اللجان المختصة. كما يضع بنك الكويت المركزي سنوياً خطة شاملة للبعثات الدراسية والتدريب العملي لدى جهات تدريبية وأكاديمية مرموقة بهدف تحسين أداء الموظفين واستقطاب الكوادر الوطنية، مما يرفع كفاءة البنك في أداء المهام الموكلة إليه.

وقد واصل بنك الكويت المركزي تطبيق سياسته الرامية إلى توظيف الوظائف، التي تراعي رفع نسبة الكوادر الوطنية العاملة في البنك إلى إجمالي الموظفين، فقد بلغ إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي 896 موظفًا في نهاية السنة المالية 2024/23، مقابل 928 موظفًا بنهاية السنة المالية السابقة. وبلغ عدد الموظفين الكويتيين 849 موظفًا (يشكلون ما نسبته 94.8% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية 2024/23 مقابل 875 موظفًا (94.3% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية السابقة.

وشهدت السنة المالية 2024/23 تعيين 5 موظفين كويتيين (بنسبة 100.0% من إجمالي المعينين)، مقابل 54 موظف كويتي تم تعيينهم في السنة المالية السابقة 2023/22 (بنسبة 100.0% من إجمالي المعينين) كما شهدت السنة المالية 2024/23 انتهاء خدمة 37 موظفًا، حيث كانت الأسباب هي الاستقالة (21 موظفًا)، والتقاعد (10 موظفًا)، وانتهاء خدمة (1 موظف)، وإنهاء خدمة (3 موظفين)، ووفاء (2 موظفين). فيما شهدت السنة المالية السابقة 2023/22 انتهاء خدمة 43 موظفًا، حيث كانت الأسباب هي الاستقالة (18 موظفًا)، والتقاعد (17 موظفًا)، وانتهاء خدمة (2 موظف)، وإنهاء خدمة (6 موظفين).

أما على جانب المهمات الرسمية خلال السنة المالية 2024/23، تم إيفاد عدد 121 موظفًا في مهمات رسمية (زيادة بنسبة 39.0% عن السنة المالية السابقة 2023/22) للمشاركة في حضور 60 مؤتمرًا واجتماعًا خارج دولة الكويت، مقابل إيفاد عدد 87 موظفًا للمشاركة في حضور 34 مؤتمرًا واجتماعًا خارج دولة الكويت خلال السنة المالية السابقة.

وفيما يتعلق بالدورات التدريبية، قام بنك الكويت المركزي بإعداد وتنفيذ الاحتياجات التدريبية لموظفي البنك، وذلك بالتنسيق مع جهات تدريبية متخصصة، والعمل على تنظيم برامج تدريب مختلفة أو الاستعانة بمحاضرين متخصصين من البنك ذوي الكفاءة والخبرة الطويلة، سواءً باعتماد التدريب عن بُعد باستخدام أنظمة إلكترونية وشبكة الانترنت، أو التدريب بالحضور الشخصي لقاءات التدريب.

وعليه، تم خلال السنة المالية 2024/23 إيفاد عدد 505 موظفًا للمشاركة في 170 دورة تدريبية، بالتنسيق مع جهات تدريبية محلية (مثل معهد الدراسات المصرفية، والمعهد العربي للتخطيط، واتحاد المصارف العربية، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وديوان الخدمة المدنية). وكذلك التنسيق مع عدد من الجهات التدريبية والمعاهد المتخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي سواءً على الصعيد الخليجي أو العربي أو العالمي، ومن هذه الجهات (معهد التدريب وبناء القدرات التابع لصندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، وبنك إنجلترا، والبنك الاحتياطي

الفيدرالي بنيويورك، وبنك إيطاليا المركزي، والبنك المركزي الألماني، ومؤسسة نقد سنغافورة، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية).

وفي المقابل، تم في السنة المالية السابقة 2023/22 إيفاد 941 موظف لحضور 219 برنامج تدريبي داخل وخارج دولة الكويت وفقاً للاحتياجات التدريبية ومتطلبات العمل. وهذه البرامج تشمل دورات، وحلقات، وورش عمل متخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي والإداري وفي مجالات الحاسب الآلي، وذلك من خلال منصات التدريب المتاحة عن طريق التعاون مع جهات محلية وأجنبية متنوعة.

وفي ذات السياق، وخلال السنة المالية 2024/23، تم إيفاد 2 موظفين لحضور برامج تأهيل للشهادات المهنية المعتمدة، مقارنة بعدد 14 موظفين في السنة المالية السابقة تم إيفادهم لحضور برامج تأهيل للشهادات المهنية المعتمدة. كما قام بنك الكويت المركزي بمتابعة الملتحقين ببرامج تدريبية للمتدربين الجدد حديثي التخرج ضمن برنامج تأهيل الخريجين الكويتيين حديثي التخرج، حيث يستمر تدريب عدد 3 متدربين في هذا البرنامج خلال السنة المالية 2024/23، وكان قد استكمل عدد 28 متدرباً برنامجهم التدريبي خلال السنة المالية وتم تثبيتهم بوظائفهم. وخلال السنة المالية 2024/23، تم ابتعاث عدد 3 موظفين من بنك الكويت المركزي في بعثات دراسية خارج الكويت لاستكمال دراساتهم العليا (تم ابتعاث عدد 3 موظفين من بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22).

وعلى صعيد متصل، يشارك بنك الكويت المركزي وللعام الثاني عشر على التوالي بالتعاون مع البنوك المحلية الأخرى في «برنامج توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي» الذي ينظمه معهد الدراسات المصرفية تحت إشراف بنك الكويت المركزي ضمن مبادرة «كفاءة» ومدته سنة ميلادية، حيث يجري حالياً تنظيم الدفعة الثانية عشر لهذا البرنامج، والإعداد لتدريب المشاركين فيه من الكويتيين حديثي التخرج. وتم بموجب هذا البرنامج تخصيص عدد 3 خريجين جامعيين لبنك الكويت المركزي للمساهمة في البرنامج.

وفيما يخص استكمال الدراسة بعد ساعات الدوام الرسمي، فقد تم الموافقة على طلبات عدد 3 موظفين في بنك الكويت المركزي لاستكمال الدراسة خارج ساعات الدوام الرسمي في السنة المالية 2024/23، مقابل الموافقة على طلبات عدد 15 موظف في البنك لاستكمال الدراسة خارج ساعات الدوام الرسمي خلال السنة المالية السابقة 2023/22. كما قام بنك الكويت المركزي بتدريب عدد 27 من طلبة الجامعات والمعاهد المحلية تدريباً ميدانياً على أعمال بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2024/23، مقارنة بتدريب عدد 7 طلاب من جامعة الكويت خلال السنة المالية 2023/22.

نجحت جهود بنك الكويت المركزي في توظيف الموظفين بنسب تفوق المتطلبات القانونية، وذلك على مستوى البنك وعلى مستوى وحدات الجهاز المصرفي الكويتي.



7 جهود التواصل والمسؤولية الاجتماعية

جهود التواصل والمسؤولية الاجتماعية

تنظيم وإقامة الفعاليات بنك الكويت المركزي

التكريم

- تنظيم حفل لتكريم خريجي برنامج إدارة المخاطر.
- تنظيم حفل لتكريم المشاركين في برنامج "هارفرد" لتطوير القيادات التنفيذية.
- تنظيم حفل لتكريم الفائزين بجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي.

ورش العمل

- تنظيم 3 ورش عمل: نموذج تحويلات العاملين من غير الكويتيين للخارج.
- مؤشر بنك الكويت المركزي لممارسات الإقراض المصرفي.
- مؤشر بنك الكويت المركزي لمديري المشتريات.

استقبال وزيرات

- استقبال متدربي برنامج بنك الكويت الوطني الصيفي.
- استقبال طلبة مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة.
- استقبال أبناء الموظفين للمشاركة في اليوم التثقيفي.
- زيارات ممثلو البنك للمدارس العامة والخاصة (ذوي الاحتياجات الخاصة) لزيادة الثقافة المالية والتعريف بمهام بنك الكويت المركزي.
- استقبال وفد من البنك المركزي العماني.

تطوير الكوادر الوطنية



برنامج
هارفرد لتطوير
القيادات



برنامج
ابتعاث الكويتيين
للماجستير



برنامج
تأهيل الكويتيين
حديثي التخرج



المدقق
الشرعي
المعتمد



برنامج
قادة الأمن
السيبراني



برنامج
قادة إدارة
المخاطر



جائزة
الطالب الاقتصادي
الكويتي

استمرار العمل
على مبادرة كفاءة
لتطوير الكوادر
الوطنية

جهود التواصل والمسؤولية الاجتماعية

حملات المسؤولية الاجتماعية

عدد من
التصاميم
الأخرى. 9

9
فيديوهات

عن طريق نشر
9 17
"فيديوجراف"

مواصلة العمل
على حملة
لنكن على دراية،
للتوعية والتثقيف
بالقطاع المصرفي

الاتصالات والنشر

بث عدد
2441
بوست ومادة على منصات وشبكات
التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك.

نشر
23
إعلان توضيحي
"إنفوجرافيك"

إنتاج
37
مادة فلمية

نشر
76
محتوى إعلامي متنوع

نشر
12
مادة صوتية "بودكاست" للعديد من القضايا الاقتصادية والمالية المرتبطة بأعمال بنك الكويت المركزي.

تعزيز البيئة الداخلية وأنشطة التواصل مع الموظفين:

- الاحتفال بالعيد الوطني بمناسبة الذكرى الثالثة والستين على استقلال الكويت، والاحتفال بعيد التحرير بمناسبة مرور ثلاثة وثلاثين عامًا على تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي الغاشم.
- إقامة العديد من الفعاليات التثقيفية والترفيهية والاجتماعية والإنسانية لموظفين بنك الكويت المركزي.
- إقامة مهرجان الطعام للموظفين واستضافة عدد من المشاريع الصغيرة.
- تكريم عدد 37 موظفًا انتهت خدماتهم خلال السنة المالية 2024/23.

جهود التواصل والمسؤولية الاجتماعية

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2024/23 قيادة استراتيجية الاتصالات من خلال العمل على توفير جميع البيانات والردود وإطلاق العديد من الحملات التوعوية والتثقيفية وإجراء الاتصالات مع كافة وسائل الإعلام المحلية والعالمية، إضافةً إلى التواصل مع كافة المؤسسات والجهات الرسمية والأهلية ذات العلاقة في سبيل المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار النقدي في دولة الكويت ودعم جهود البنك والقطاع المصرفي، وأيضاً التواصل الداخلي مع الموظفين باعتبارهم الركيزة الأساسية لاستمرار أعمال بنك الكويت المركزي. كما استمر التنسيق مع وحدات الاتصال داخل القطاع المصرفي لضمان عدم تأثر الأعمال كنتيجة لتداول الأخبار والإشاعات غير الدقيقة، إضافة إلى توجيه المجتمع لكيفية الوصول إلى الخدمات المصرفية بشكل آمن وفعال.

أولاً - تنظيم وإقامة الفعاليات

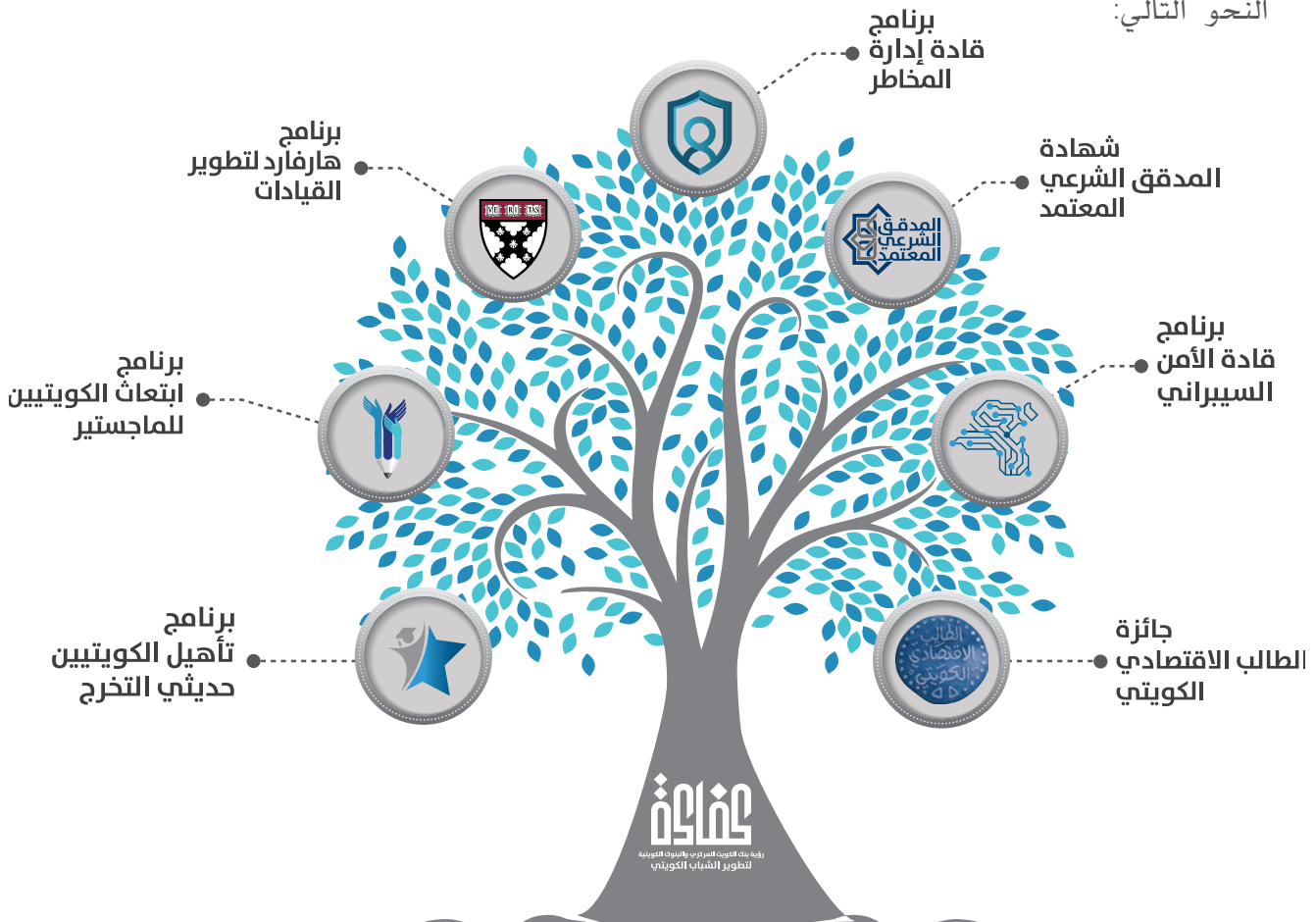
- قام بنك الكويت المركزي بالعديد من الفعاليات والأنشطة، خلال السنة المالية 2024/23، من أبرزها ما يلي:
- استقبال طلبة وطالبات مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة (مدرسة الرجاء للإعاقة الحركية - مدرسة النور للمكفوفين - مدرسة الأمل للصم وضعاف السمع) في مايو 2023 واصطحبهم في جولة بالقاعة المصرفية.
 - تنظيم ورشة عمل «نموذج تحويلات العاملين من غير الكويتيين إلى الخارج» في يونيو 2023.
 - تنظيم زيارات لأبناء الموظفين تحت مسمى «**Bring your kids to work**» للمشاركة في اليوم الترفيهي التثقيفي في البنك في أغسطس 2023.
 - تنظيم ورشة عمل لاستقبال ممثلي الشركات المشاركة باستبيان «مؤشر بنك الكويت المركزي لمديري المشتريات (Purchasing Managers Index - PMI)» في أكتوبر 2023.
 - تنظيم حفل لتكريم خريجي برنامج إدارة المخاطر في نوفمبر 2023.
 - تكريم الفائزين بجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي في نوفمبر 2023.
 - استقبال وفد من البنك المركزي العماني في ديسمبر 2023.
 - تنظيم ورشة عمل لمؤشر بنك الكويت المركزي لممارسات الإقراض المصرفي (Bank Lending Practices Survey - BLPS) بمشاركة المختصين من كافة البنوك المحلية في ديسمبر 2023.
 - تنظيم حفل لتكريم المشاركين في برنامج «هارفارد» لتطوير القيادات التنفيذية في فبراير 2024.
 - تنظيم زيارات لمقر البنك ضمن المشاركات المجتمعية، حيث تم استقبال زيارة من طلبة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا والجامعة الأمريكية بالكويت بالإضافة إلى زيارة وفد من وكالة الأنباء الكويتية «كونا».

- استقبال متدربي برنامج بنك الكويت الوطني الصيفي لتعريفهم بأدوار بنك الكويت المركزي واصطحابهم في جولة بالقاعة المصرفية.
- تنظيم زيارات ميدانية للمدارس لزيادة الثقافة المالية والوعي والتعرف على طرق الاحتيال الإلكتروني والتعريف بمهام بنك الكويت المركزي.

ثانيًا - تطوير الكوادر الوطنية

توضيحًا وترويجًا ودعمًا لأعمال وتعليمات بنك الكويت المركزي في مجال المسؤولية المجتمعية، قام بنك الكويت المركزي بالعديد من المبادرات والأعمال التي منها:

- استمرار العمل على محاور مبادرة «كفاءة» وهي واحدة من أهم المشاريع المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية التي يدعمها بنك الكويت المركزي بقوة، حيث إن مبادرة «كفاءة» تمثل رؤية بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية لتطوير الكوادر الوطنية، وقد تم التنسيق والمتابعة مع معهد الدراسات المصرفية لاستمرار برامجه المتنوعة لبناء كوادر وكفاءات وطنية قادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية في دولة الكويت، وهي على النحو التالي:



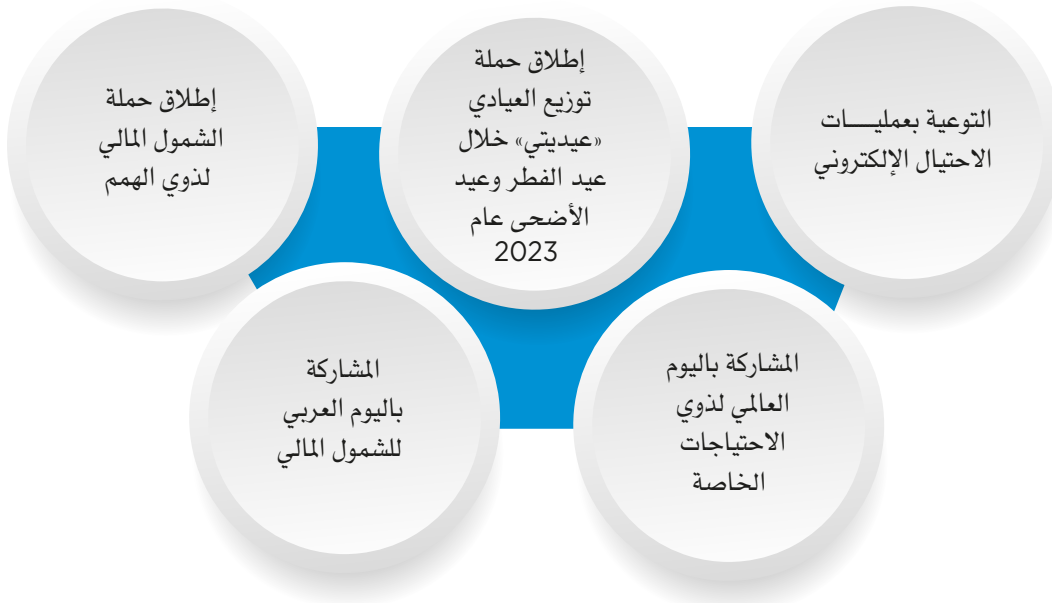
ثالثًا - حملات المسؤولية المجتمعية

وفي هذا الصدد، استمر بنك الكويت المركزي في متابعة نشر المواد الإعلامية المتعلقة بهذه البرامج والدعوة إلى المشاركة فيها والصور وفيديوهات حفلات تكريم الخريجين بالإضافة إلى التصاريح الصحفية لمعالي المحافظ المتعلقة بهذه المبادرات.

لنكن على دراية

• مواصلة العمل على حملة "لنكن على دراية"، وهي الحملة الموجهة لجمهور العملاء بالتعاون مع البنوك من خلال نشر الفيديوهات والرسائل التوعوية بشكل مستمر على منصاتهم الإعلامية المختلفة، وذلك لتوعية وتثقيف جمهور العملاء وتعريفهم بالقطاع المصرفي ودوره في تحفيز وتنمية الاقتصاد في دولة الكويت، والتوعية بجميع ما يتعلق بالتعامل مع البنوك ومنها عملية الاقتراض والبطاقات المصرفية وأنواعها وخصائصها وحقوق العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة والنصائح المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية الحسابات المصرفية، وفي هذا الشأن تم العمل على ما يلي:

- الإعلان عن حملة "لنكن على دراية" لعامها الثالث، ونشر 17 "فيديوجراف" و9 فيديوهات وعدد من التصاميم الخاصة بها.
- التعاون الإعلامي والتوعوي مع الجهات الحكومية وغيرها ضمن مبادرة "لنكن على دراية"، ومن هذه الجهات: وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات (تطبيق سهل)، الهيئة العامة للمعلومات المدنية.



بالإضافة إلى:

رابعاً - الاتصالات والنشر

تعزيزاً للحضور الإعلامي المتوازن لبنك الكويت المركزي من خلال إبراز إنجازات البنك ودوره الحيوي في الاقتصاد الوطني المستمد من أهدافه وأغراضه والمساهمة الفاعلة في تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار النقدي في دولة الكويت، أصدر البنك المركزي في سبيل ذلك العديد من المواد الإعلامية والمحتوى المتنوع لتحقيق رؤيته والوصول لأهدافه على النحو التالي:

تصريح، بيان، خبر أو إعلان وذلك في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بهدف مواكبة التطورات التي تشهدها أعمال بنك الكويت المركزي.

76

تصميم ونشر عدد

إنتاج عدد

باللغتين العربية والإنجليزية بشكل تفصيلي ومُبسط لتعريف المجتمع والمهتمين بالمستجدات.

إعلان توضيحي (إنفوجرافيك)

23

مادة فلمية

37

بث عدد

ومادة على منصات وشبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك والبالغ عددها (8) حسابات، وهي: اكس "تويتر سابقاً"، إنستجرام (2)، فيسبوك، لينكدان، واتس آب، يوتيوب وبودكاست.

2,441

"بوست"

إعداد منشورات باللغة العربية واللغة الإنجليزية في وسائل التواصل الاجتماعي لبنك الكويت المركزي بشأن التوعية بالعلامات الأمنية الخاصة بالإصدار السادس من النقد الكويتي.

تم تصميم وطباعة كتيب عن إصدارات النقد في دولة الكويت بهدف تثقيف طلبة المدارس.

نشر عدد

باللغتين العربية والإنجليزية بشأن العديد من القضايا الاقتصادية والمالية المرتبطة بأعمال بنك الكويت المركزي على وجه الخصوص وبالاقتصاد الوطني على وجه العموم، ومن ضمنها الإحصاءات الاقتصادية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وتمكين المرأة في القطاع المصرفي، وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وآلية تقديم الشكاوى والتظلمات، والتنمية المستدامة والتمويل الأخضر، وخدمات الدفع الإلكتروني، ومنصة الابتكار "ولج"، وتدابير بنك الكويت المركزي في مواجهة الاحتيال المالي.

12

مادة صوتية (بودكاست)

خامساً - استقبال الجمهور

• استقبال الجمهور بالقاعة المصرفية لبنك الكويت المركزي لتلقي الشكاوي تجاه الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي والاستفسار عن التحويلات واستخدام الجمهور لحق الاطلاع الممنوح له قانوناً، حيث بلغ عدد الذين تم استقبالهم خلال السنة المالية 2024/23 نحو 529 مواطناً ومقيماً من عملاء الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.

سادساً - تعزيز البيئة الداخلية وأنشطة التواصل مع الموظفين

في سبيل مواصلة تعزيز التواصل بهدف تبادل الخبرات وزيادة المعرفة بين الموظفين من جهة، ومع الجهات الخارجية من جهة أخرى من خلال إقامة الفعاليات، قام بنك الكويت المركزي بتعزيز أو أصر الترابط الداخلي ومد جسور التفاعل مع الموظفين في جميع المناسبات والأنشطة بما فيها تنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة ومنها على سبيل المثال:

- تنظيم الاحتفال بالعيد الوطني بمناسبة الذكرى الثالثة والستين على استقلال دولة الكويت، والاحتفال بعيد التحرير بمناسبة مرور ثلاثة وثلاثين عاماً على تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي الفاشم.
- إقامة العديد من الفعاليات وورش العمل والاستقبال وتنظيم المحاضرات في مجالات الصحة بالإضافة إلى توفير عروض خاصة وحصرية للموظفين وإتاحتها لهم في مجالات الاتصالات، السياحة، الصحة، التغذية والترفيه والمشتريات وذلك للتمتع بخصومات وعروض أسعار مميزة بالإضافة إلى تنفيذ برامج المشاركة الاجتماعية والمساهمة الإنسانية.
- إقامة مهرجان الطعام واستضافة عدد من المشاريع الصغيرة الشبابية كنوع من الدعم للمبادرين الكويتيين لتقديم وجبات ومشروبات متنوعة لموظفي البنك.
- تكريم عدد (37) موظفاً انتهت خدماتهم خلال السنة المالية 2024/23.



الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية

في (31 مارس 2024)

8

- تقرير مراقبي الحسابات المستقلين.
- الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2024.
- بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2024.
- إيضاحات حول البيانات المالية (31 مارس 2024).



نبنني عالمًا
أفضل للعمل

كى بي إم جي القناعي وشركاه

برج الحمراء، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: +965 2228 7444

هاتف: 2245 2880 / 2295 5000
فاكس: 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

العيان والعصيمي وشركاهم

إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق: رقم 74 الصفاة
الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق 18 - 20
شارع أحمد الجابر

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السيد معالي/المحافظ
والسادة/أعضاء مجلس الإدارة
بنك الكويت المركزي
المحترم،
المحترمين،

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2024 وبيان الأرباح أو الخسائر للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 مارس 2024 وعن أدائه المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح (2) حول البيانات المالية المرفقة والقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة له.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية". ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق"). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن إدارة البنك هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح (2) حول البيانات المالية المرفقة والقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة له وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها إدارة البنك ضرورة لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبنك.

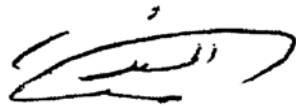
مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.



صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة (أ)
من كي بي إم جي القناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية



بدر عادل العبد الجادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

14 مايو 2024
الكويت

الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2024
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

31 مارس 2023	31 مارس 2024	إيضاحات	الموجودات
31,742,161	31,742,161	2	الذهب
1,712,030,330	706,330,797		النقد في الصندوق والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالعملة الأجنبية
12,026,581,345	12,360,567,608	3	الودائع والاستثمارات بالعملة الأجنبية
217,291,267	152,800,720	4	الموجودات الأخرى
13,987,645,103	13,251,441,286		مجموع الموجودات
4,219,188,326	4,158,660,593	10	حسابات نظامية

31 مارس 2023	31 مارس 2024	إيضاحات	حقوق الملكية والمطلوبات
5,000,000	5,000,000		رأس المال - المدفوع بالكامل
992,564,857	1,000,000,000	5	صندوق الاحتياطي العام
29,817,539	42,397,260	6	الحساب الخاص
327,847,864	451,809,909		ربح السنة
2,124,396,828	2,151,720,229	7	النقد المتداول
2,105,000,000	2,045,000,000	8	سندات البنك المركزي المصدرة
1,684,791,310	1,700,981,939		حسابات الحكومة
6,101,437,195	5,423,138,410	9	حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي
15,570,364	33,509,237		المؤسسات الدولية
163,094,285	233,800,066	10	التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية
438,124,861	164,084,236	11	مطلوبات أخرى
13,987,645,103	13,251,441,286		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات
4,219,188,326	4,158,660,593	10	حسابات نظامية

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2024
(بالدينار الكويتي)

2023 مارس 31	2024 مارس 31	إيضاحات	البند
372,404,535	714,487,652		الفوائد والإيرادات من الاستثمارات
(46,960)	(215,862,318)		مصاريف الفوائد والعمولات
372,357,575	498,625,334		
2,312,823	3,063,195		الإيرادات الأخرى
374,670,398	501,688,529		إيرادات التشغيل
(46,822,534)	(49,878,620)	12	مصاريف التشغيل
327,847,864	451,809,909		صافي ربح السنة
يخصص وفقاً للمادة 17 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته على النحو التالي:			
7,435,143	451,809,909	5	لصندوق الاحتياطي العام
320,412,721	-	5	لحساب حكومة دولة الكويت
327,847,864	451,809,909		

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

(31 مارس 2024)

1- الأنشطة:

بنك الكويت المركزي ("البنك") هو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تأسس بموجب القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، ورسم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنك الحكومة والمستشار المالي لها.

2- السياسات المحاسبية الهامة:

تم إعداد البيانات المالية لمساعدة البنك في الامتثال لأحكام التقارير المالية المنصوص عليها بالقانون رقم 32 لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة له وكذلك لغرض تقديمها إلى الجهات الرقابية. إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة والتي يتم تطبيقها بشكل متوافق على الفترات المعروضة في البيانات المالية من قبل البنك وهي كما يلي:

الذهب: استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978، يتم تقييم الذهب بسعر 12.500 دينار كويتي لكل أونصة من الذهب الخالص، وبلغت القيمة العادلة للذهب 1,738,382,230 دينار كويتي كما في 31 مارس 2024.

سندات محلية وأدوات الدين العام: يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

تكلفة عمليات السوق النقدي: يتحمل بنك الكويت المركزي التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق)، وذلك بناءً على إطار التفاهم الذي تم بين البنك ووزارة المالية (إيضاح 4).

احتساب الإيراد: تحتسب الفوائد المستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذاً في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المطبق.

المصروفات الرأسمالية: يتم تحميل المصروفات الرأسمالية على مصروفات التشغيل في بيان الأرباح أو الخسائر في السنة التي يتم فيها الاعتماد.

العملات الأجنبية: استناداً إلى المادة رقم 48 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978، يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية وتؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى الحساب الخاص في الميزانية العمومية (إيضاح 6).

الاستثمارات: تدرج الاستثمارات بالتكلفة بما في ذلك الدخل المكتسب والمستحق عليه. يتم تحويل هذه الاستثمارات إلى الدينار الكويتي وفقاً لسعر الصرف السائد لدى بنك الكويت المركزي.

3- الودائع والاستثمارات بالعملة الأجنبية (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2024	31 مارس 2023
ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية	12,355,957,358	12,021,983,845
تسهيلات البنك المركزي إلى البنك الدولي للإنشاء والتطوير	4,610,250	4,597,500
	<u>12,360,567,608</u>	<u>12,026,581,345</u>

4- الموجودات الأخرى (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2024	31 مارس 2023
فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى	93,268,727	62,765,514
استثمارات بالدينار الكويتي	54,316,963	50,228,544
مصاريف مدفوعة مقدماً	1,346,219	1,940,927
أرصدة مدينة أخرى	3,868,811	3,566,122
وزارة المالية (تكلفة عمليات التدخل في السوق النقدي - الرصيد المدين للحساب الخاص)*	-	98,790,160
	<u>152,800,720</u>	<u>217,291,267</u>

❖ وفقاً للترتيبات التي تمت بين بنك الكويت المركزي ووزارة المالية بتاريخ 2024/2/5، وبموجب كتاب وزير المالية (رقم 221) بتاريخ 2024/3/18 تم التفاهم على عدم تحمل وزارة المالية تكلفة دعم السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي.

5- صندوق الاحتياطي العام:

استناداً إلى المادة رقم 17 فقرة (3) (أ) و(ب) من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام (الصندوق) حتى يبلغ رصيد الصندوق مبلغ 25 مليون دينار كويتي إلا في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك وموافقة وزير المالية على زيادة إضافية للصندوق. في عام 1985 وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة بزيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ 179 مليون دينار كويتي. بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 5 مايو 2003 وموافقة وزير المالية بتاريخ 7 مايو 2003 تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار 116 مليون دينار كويتي حيث وصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى 295 مليون دينار كويتي وذلك عن طريق تحويل 50% من الأرباح السنوية للبنك المركزي في سنة 2007، وفي عام 2014 وافق وزير المالية على توصية مجلس الإدارة بزيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ 1000 مليون دينار كويتي، وذلك عن طريق تحويل كامل صافي الأرباح السنوية التي يحققها البنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

وبناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 2023/5/28 وموافقة وزير المالية بتاريخ 2023/7/13 بالموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار 4000 مليون دينار كويتي، وكتاب وزير

المالية بتاريخ 2024/3/18 بالسير في تنفيذ قرار زيادة سقف رصيد الصندوق حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى 5000 مليون دينار كويتي، وذلك عن طريق تحويل صافي الأرباح السنوي التي يحققها البنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

6- الحساب الخاص (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2024	31 مارس 2023
الرصيد في بداية السنة	29,817,539	145,687,203
صافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية	12,579,721	(115,869,664)
الرصيد كما في نهاية السنة	<u>42,397,260</u>	<u>29,817,539</u>

يمثل الحساب الخاص صافي فروق تقييم العملة الأجنبية المتراكمة والناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية والربح الناتج عن سحب أوراق النقد من التداول وذلك استناداً إلى المادة رقم 48 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978.

7- النقد المتداول (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2024	31 مارس 2023
صافي النقد المُنتَج	2,810,614,473	3,159,359,377
ناقصاً: النقد في خزائن البنك	(658,894,244)	(1,034,962,549)
	<u>2,151,720,229</u>	<u>2,124,396,828</u>

إن صافي النقد المُنتَج يمثل إجمالي النقد المطبوع ناقصاً النقد المُتلف.

إن النقد في خزائن البنك يشمل المخزون الاستراتيجي من النقد والنقد المعد لغرض التداول اليومي (إيداع وسحب) والنقد غير الصالح المعد للإتلاف.

في 19 أبريل 2015، صدر قرار رقم 2015/405/37 بسحب كافة فئات أوراق النقد الكويتي من الإصدار الخامس مقابل دفع قيمتها الأساسية وفي موعد أقصاه 1 أكتوبر 2015.

تكون فترة سماح استبدال الأوراق النقدية من الإصدار الخامس من بنك الكويت المركزي من تاريخ 1 أكتوبر 2015 إلى تاريخ 18 أبريل 2025 كحد أقصى.

8- سندات البنك المركزي المصدرة:

سندات البنك هي سندات قابلة للتداول، ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية الخاضعة لرقابة البنك. ويستخدم البنك هذه السندات في إدارة السيولة المحلية.

9- حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى البنك (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2024	31 مارس 2023
حسابات جارية	2,949,203,084	2,127,008,032
ودائع	770,000,000	1,420,000,000
عمليات تورق (سحب)	1,703,935,326	2,554,429,163
	<u>5,423,138,410</u>	<u>6,101,437,195</u>

10- حسابات نظامية (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2024	31 مارس 2023
أ- حسابات لدى البنك المركزي	1,775,619,363	1,749,901,502
ب- حسابات نظامية:		
اعتمادات مستندية	2,380,349,298	2,466,561,666
عملات تذكارية	2,691,932	2,725,158
	<u>2,383,041,230</u>	<u>2,469,286,824</u>
	<u>4,158,660,593</u>	<u>4,219,188,326</u>

كما في 31 مارس 2024، احتفظ البنك بضمانات بمبلغ 233,800,066 دينار كويتي (2023): 163,094,285 دينار كويتي) مقابل الاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه.

11- مطلوبات أخرى (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2024	31 مارس 2023
مصاريف مستحقة	3,882,949	2,733,183
أرصدة دائنة أخرى	160,201,287	435,391,678
	<u>164,084,236</u>	<u>438,124,861</u>

تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحسابات دائنة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.

12 - مصاريف التشغيل (بالدينار الكويتي):

31 مارس 2023	31 مارس 2024	البند
35,281,240	37,005,774	تكاليف الموظفين
7,023,795	7,158,507	تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية
82,090	22,645	شراء أثاث ومعدات
629,577	1,078,372	إصدار وشحن العملة
3,805,832	4,613,322	مصاريف متنوعة
46,822,534	49,878,620	

13 - سندات إذنيه محتفظ بها:

في 31 مارس 2024، بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية 603,255,469 دينار كويتي (2023: 617,782,160 دينار كويتي).









